

كلمة
روبرت س . مكنمارا
رئيس البنك الدولي
الي
مجلس المحافظين

الكلمة الموجهة الى مجلس المحافظين

صفحة

١	اولا - المقدمة
٣	ثانيا - التوقعات الاقتصادية للدول النامية
٨	ثالثا - برنامج للتكيف الهيكلي
٢٥	رابعا - الانطلاق ضد الفقر المطلق
٤١	خامسا - دور البنك الدولي في الثمانينيات
٦١	سادسا - الخلاصة والاستنتاجات
٦٧	الملحق ١- تدفق المعونة الرسمية للتنمية
	الملحق ٢- توزيع المعونة الرسمية للتنمية
	من جانب بلدان منظمة التعاون
٦٨	الاقتصادى والتنمية عام ١٩٧٨

اولا - المقدمة

ان هذه هي الكلمة الثالثة عشرة والاخيرة التي احظي بشرف القاها في هذا المحفل .

انني اعتقد بان هذه المناسبة تحملني مسؤولية خاصة ، وعلى ذلك فسأعبر عما لدى من قول بكل صراحة واخلص ، وبالذات فيما يتعلق بدور البنك الدولي في المستقبل .

ان البيئة الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول النامية المستوردة للبترول - وبالتالي تؤثر على معدل تقدمها الاجتماعي - قد اخذت تزداد صعوبة خلال الثمانية عشر شهرا الماضية .

فالاندفاع الجديد في ارتفاع اسعار البترول واتجاه التبادل التجاري مع البلدان المتقدمة الى الانخفاض قد ادى الى فرض عبوزات ضخمة على الحساب الجاري من غير المحتمل استمرارها . وقد ادى ذلك الآن الى توجيه تهديد خطير لمهمتها الائتمانية المخرجة ، وهي مهمة لم تكن سهلة بالمرّة فيا مضى .

وفي نفس الوقت ما زالت الدول الصناعية تتصارع مع مشاكل التضخم والبطالة والانكماش وتسعى حكوماتها الى الوقوف على اساليب مقبولة سياسيا للحد من الانفاق العام . وعلى الرغم من ان المعونة الرسمية للتنمية ما زالت لا تتعدى نسبة غاية في الدقة لا يعبأ بها من اجمالي الناتج القومي - وهي في واقع الامر نسبة لا تفني بالمرّة بالمتطلبات العاجلة القائمة - الا انه لا توجد اية مبادرات تشريعية تستحق الذكر لزيادة تلك النسبة .

ثم ان على النظام المالي العالمي ككل ، والذي مازال يحاول معالجة اختلالات التوازن الماضية ، ان يتوصل الى طرق جديدة

للعمل علي اعادة استيعاب المستفيدين المستحقين لما يزيد عن ١٠٠ بليون دولار من الفوائض الاضافية التي تكتسبها البلدان المصدرة للبترول ذات فائض رأس مال .

ان نتيجة كل هذه العوامل متجمعة قيام جومن الخشية و التخوف حيث يشتد على البلدان المتقدمة والدول النامية اغراء الانفعال دون حكمة .

فستقع الدول النامية تحت اغراء تأجيل التغيرات اللازمة لسياساتها الداخلية كي تتناسق مع الظروف الخارجية الجديدة، بينما تقع البلدان المتقدمة تحت اغراء تطبيق سياسات حمائية وتقيدية قصيرة النظر لا تؤدي في النهاية سوى الى تأجيل الانتعاش الاقتصادي للدول الثرية والفقيرة على حد سواء .

انها لاغراءات واقعية وفي غاية الخطورة اذ انها توءدى بكل تأكيد نحو الاتجاه المخطيء .

ان ما نحتاج اليه هو مجموعة من الاجراءات التي توءدى الى الاتجاه السليم . وهذه الاجراءات متوفرة الا انها ، حالها حال كل شيء ذوقيمة في الحياة ، ستتطلب الشجاعة والجهد والبصيرة .

واريد ان ابحث معكم هذا الصباح بعض تلك الاجراءات .
وأخص بالذكر :

● التوقعات المحتملة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في الدول النامية المستوردة للبترول خلال الثمانينيات .

● المبادرات التي تستطيع المجتمعات النامية نفسها والدول الصناعية واعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) اتخاذها لتعظيم ذلك النمو .

- الحاجة للتعجيل بالهجوم على الفقر المطلق ، واخيرا
- الدور الذى على البنك الدولي نفسه تأديته في هذا المجال كله خلال العقد المقبل .

ودعوني ابدأ بالدلائل الاقتصادية الراهنة .

ثانيا - التوقعات الاقتصادية للدول النامية

لقد تدهورت التوقعات الاقتصادية العالمية تدهورا خطيرا منذ ان اجتمعنا في مدينة بلغراد من سنة مضت . تشير الدلائل الآن الى ان الدول النامية المستوردة للبترول ستواجه فترة صعبة جدا خلال السنوات المقبلة لتوها . ان توقعات البنك الراهنة بالنسبة لعقد الثمانينيات تحدد لتلك الدول مستويات نمو اقتصادى تنخفض عن تلك التي كانت متوقعة منذ سنة .

ان اكثر النتائج احتمالا لمدة السنوات الخمس المقبلة على الاقل هو انخفاض متوسط النمو الفردى السنوى في الدول النامية المستوردة للبترول - والتي بلغت ٣١ % في الستينيات و ٢٧ % في السبعينيات - الى ١٨ % في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ .

ولعل الأكثر مدعاة للتكدر من ذلك هي الدلائل بالنسبة لحوالي ١١ بليون من سكان اشد البلدان فقرا ، فعدل دخلهم الفردى ، والذي يعتبر منخفضا الى حد الدنف ، أى اقل من ٢٢٠ دولارا في السنة لا يتوقع له نموا بأكثر من ١ % سنويا ، أى بمتوسط لا يتعدى دولارا أو دولارين للفرد . والأكثر من ذلك انه بالنسبة لسكان البلدان الافريقية المحدودة الدخل الواقعة جنوب الصحراء والبالغ عددهم ١٤١ مليون نسمة فلن يتحقق الأتموا سالباً .

الجدول (١) - نمو إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد ١٩٦٠ - ٨٥

متوسط نسب معدل النمو السنوي			١٩٨٠		
٨٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٧٠	٧٠ - ١٩٦٠	إجمالي الناتج القومي للفرد (الدولار عام ١٩٨٠) (أ)	عدد السكان (بالملايين)	
					الدول النامية
					المنطقة للبترو
					معدودة الدخل
٠٣ -	٠٢	١٦	٢٣٩	١٤١	أفريقيا جنوب الصحراء
١١	١١	١٦	٢١٢	٩٩٢	آسيا
١٠	٠٩	١٦	٢١٦	١١٣٣	المجموع الفرعي
٢٠	٣١	٣٦	١٦٣٨	٧٠١	متوسطة الدخل
١٨	٢٧	٣١	٧٥١	١٨٣٤	المجموع
					الدول النامية
٣٠	٣٥	٢٨	٩٦٨	٤٥٦	المصدرة للبترو
٢٥	٢٤	٣٩	٩٦٨٤	٦٧١	الدول الصناعية
					الدول ذات الاقتصاد
٣٣	٣٨	—	١٧٢٠	١٣٨٦	الموجه (ب)

(أ) تقديرات مبدئية .

(ب) بما فيها الصين .

يعود ذلك الى سببين اساسيين . لقد اذت الطفرة الجديدة في اسعار البترول الى زيادة تكاليف الطاقة المستوردة بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول الى اكثر من الضعف . ومن ناحية اخرى نتج عن استمرار الانكماش الاقتصادي في البلدان الصناعية التي تشكل اهم اسواق تلك الدول تشديد الحدة من الطلب على صادراتها .

فقد بلغت تكاليف استيراد الدول النامية للبترول عام ١٩٧٣ ما جملته ٧ بليون دولار (بالسعر الجارى للدولار) . اما في ١٩٨٠ فقد تبلغ تلك التكاليف ٦٧ بليون دولار . ان سعر البترول لن يتراجع - بل على العكس فن المحتمل ان يستمر في الارتفاع بالقيمة الحقيقية بما قد تبلغ نسبته ٣ % سنويا . وعلى ذلك فن المتوقع ان يصل عام ١٩٨٥ الى ١٢٤ بليون دولار وأن تبلغ جملة التكاليف بحلول ١٩٩٠ حوالى ٢٣٠ بليون دولار - حتى على افراض قيام الدول النامية بأكثر من مضاعفة انتاجها المحلي للطاقة وبذلها للجهود الشاقة للمحافظة على موارد الطاقة . (راجع الجدول ٢) .

ومن ناحية اخرى ، وكما سبق ان اشرت ، فان استمرار التثاقل الذى يتسم به معدل نمو البلدان الصناعية سيثير مشاكل اضافية امام الدول النامية . فستنكمش اسواقها التصديرية الرئيسية ، ومما قد يزيد الوضع المناهض سواء التوسع في اتباع اية سياسات انكماشية اضافية ولجوء العالم المتقدم الى المزيد من الاتجاهات الحمائية .

وتتمثل آثار هذين العاملين في ان عجز الحساب الجارى للدول المستوردة للبترول قد ازداد بصورة حادة . ومن المتوقع ان تمثل هذه العجزات ما يقرب من ٤ % من اجمالي الدخل القومي في عام ١٩٨٠ (راجع الجدول ٣) .

**الجدول (٢) - البترول المستورد من جانب الدول النامية المستوردة للبترول
(ببلايين الدولارات بالسعر الجارى)**

<u>١٩٩٠</u>	<u>١٩٨٥</u>	<u>١٩٨٠</u>	<u>١٩٧٨</u>	<u>١٩٧٣</u>	
٢٣	١٣	٦	٢	١	تكاليف الواردات البترولية
<u>٢٠٦</u>	<u>١١١</u>	<u>٦١</u>	<u>٣٠</u>	<u>٦</u>	محدودة الدخل
					متوسطة الدخل
<u>٢٢٩</u>	<u>١٢٤</u>	<u>٦٧</u>	<u>٣٢</u>	<u>٧</u>	المجموع

للعلم :

ثمن البرميل (سيف ، دولار امريكي)

٧٨٣٠ ٥٠٣٠ ٢٩٨٠ ١٣٧٠ ٤٢٠

باسعار الدولار الجارية

٤٠٨٥ ٣٥١٠ ٢٩٨٠ ١٧١٣ ٨٨٨

باسعار الدولار عام ١٩٨٠

حجم صافي الواردات

(مليون برميل يوميا)

٨٠ ٦٨ ٦٣ ٦٤ ٤٦

١٨٥ ١٢٧ ٨٥ ٧٣ ٥٧

حجم الانتاج المحلي (أ)

(أ) وهي تتضمن جميع اساليب انتاج الطاقة معتبرا عنها بما يعادل مليون برميل من البترول يوميا ^١.

الجدول (٣) - عجز الحساب الجارى للدول النامية المستوردة للبتروول
(ببلالين الدولارات بالسعر الجارى)

١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٣	
١٠٠	٥٧	٥٤	٢٣	عجز الحساب الجارى (أ)
٥١٠	٢١٤	٣٤٢	٤٤	محدودة الدخل
				متوسطة الدخل
٦١٠	٢٧١	٣٩٦	٦٧	المجموع
				عجز الحساب الجارى
				كنسبة من اجمالي الدخل القومي
٣٦	٢٧	٣٨	٢٢	محدودة الدخل
٤٠	٢٢	٥٣	٠٩	متوسطة الدخل
٣٩	٢٣	٥١	١١	المجموع

(أ) باستثناء التحويلات الرسمية .

ثالثا - برنامج للتكيف الهيكلي

انه لا يمكن مواصلة تحمل عجوزات مستمرة من الحجم المثل في الجدول (٣) الى ما لانهاية . اما في الأمد القصير فقد يمكن ، بل وفعلا يتم ، تمويل العجوزات عن طريق قروض خارجية اضافية ، الا انه من ناحية الأمد الأطول فمثل تلك الاجراءات لن تكفي اذ انه ببلوغ المستويات المعنية فسريرا ما تصبح اعباء خدمة الدين المتراكمة اثقل مما يمكن تحمله .

وعلى ذلك فلا بد ان تقوم الدول المعنية بادخال تغييرات هيكلية على اقتصادياتها تمكنها من ان تقوم بسداد ثمن البترول اللازم لها رغم تزايد غلوه ، وذلك من مواردها الذاتية . وهذا لن يتأتى سوى بالتوسع في صادراتها أو الحد من وارداتها الغير البترولية أو أى تركيب للاجراءين معا .

اما وانه لا سبيل آخر الى بلوغ ذلك فان هذه المواءمات والتنسيقات المحلية لا بد وان تتم في الواقع ان آجلا ام لاحقا ، وستتم سواء توفرت ام لم تتوفر المعونة المالية الخارجية للمساعدة في ذلك المجال .

على ان بيت القصيد هو ان العامل الذى سيكون له الأثر الفعّال في تمايز التقدم الاقتصادى والاجتماعي لتلك الدول - أو بمعنى آخر تقدمها الانمائى - هو ان تتم المواءمة في وقت مبكر بدلا من وقت لاحق وان تتم بمعونة مالية خارجية وليس بدونها .

فاذا تعطل التنفيذ في بلد ما أو لم تكن المعونة المالية الخارجية وافية لكان على العملية ان تتم في بيئة محلية تنقسم بالتمو البطيء أو السالب ، دون اى تطور اجتماعي يذكر وفي ظروف يكاد ان يكون من المؤكد انها تتميز بالاضطراب السياسي وهذا جزاء قاس لا لزامة له على المجتمع .

اما على العكس ، لوبدء في تنفيذ التعديلات الهيكلية قبل ان تبدأ الاوضاع في التأزم ويجرى جدولة تلك التغييرات عبر فترة معقولة من الزمن - ولنقل مثلاً ما بين خمس الى ثمان سنوات - ولو تمكنت الدولة خلال فترة المواءمة من الحصول على المساعدة التي تمكنها من الاحتفاظ بمستوى معقول من الواردات وذلك عن طريق زيادة الموارد المالية الخارجية المتاحة ، اذا قلّ الى حد بعيد الوقوع السلبي الناتج من عملية التكييف على النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .

ان مثل هذا الاتجاه يسمح بانتعاش النمو في الدول النامية بحيث يصل الى مستويات مرضية خلال ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، وهي مستويات قد تفوق تلك التي تحققت في الستينيات واولئ السبعينيات .

على ان تحقيق مثل ذلك الانعكاس في المصائر ليس بالأمر اليسير .

فهناك من ناحية اولى فوارق جوهرية بين اوضاع المواءمة الزاهنة وتلك التي سادت خلال فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ :

● لقد انخفضت تكاليف البترول بالقيمة الحقيقية بما نسبته حوالي ٢٣ ٪ فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ . اما منذ ١٩٧٨ فقد ارتفعت ارتفاعاً حاداً ، ومن المتوقع الآن ان يستمر ذلك الارتفاع خلال الثمانينيات .

● زادت المصارف التجارية من مستحققاتها في ذمة الدول النامية المستوردة للبترول زيادة سريعة خلال الفترة السابقة وذلك من ٣٣ بليون دولار عام ١٩٧٤ الى ما يقدر بحوالي ١٣٣ بليون دولار عام ١٩٧٨ . اما الآن فقد تدهورت

نسب رأس المال الى القروض بحيث تشعر بعض تلك المصارف بانها معرضة للانكشاف .

● تعتبر بعض المصارف التجارية ان هناك من الدول النامية متوسطة الدخل التي قامت بالاقتراض على نطاق واسع في الماضي اصبحت أقل جدارة بالائتمان الآن عما كانت عليه فيما مضى . ومن المحتمل ان يوءى ذلك الى زيادات هامشية لعمليات الاقتراض الجديدة ومعدل نمو أقل سرعة لمثل ذلك الاقتراض .

● خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ توفرت موارد مالية ذات شأن عملا على صدّ وقع تزايد تكاليف الطاقة وذلك من جانب برامج المعونة الثنائية ومؤسسات التمويل الدولية . ويبدو الآن ان هذه المصادر لن تستمر في التوسع مستقبلا بنفس السرعة التي توسعت بها في الماضي .

● انخفضت اعباء خدمة المديونية انخفاضا هاما خلال السبعينيات نتيجة لأسعار الفائدة السالبة بالقيمة الحقيقية ، الا ان الدول النامية بدأت مؤخرا في اقتراض مبالغ كبيرة بأسعار فائدة تعتبر ايجابية بالقيمة الحقيقية .

● انتهت العديد من الدول النامية من عمليات « تقليم » معدلات الاستيراد والاستثمار والاستهلاك بحيث تضألت الآن امكانية خفض النفقات الى اكثر مما تم تحقيقه .

● من المحتمل ان تحتفظ البلدان المصدرة للبترول والتي تحقق في الوقت الراهن فوائض متجمعة ، بتلك الارصدة

لفترات أطول مما سبق — مما يؤدي الى مدة مهلة عملية
اعادة الاستيعاب — اذ انه لا يتوقع لتلك البلدان ان
تتوسع في التصدير بنفس السرعة التي تحققت في
الماضي ، كما انه لا يتوقع ان تتسارع تحويلات العاملين
بنفس السرعة التي كانت عليها في الماضي .

● واخيرا ستؤدي احتمالات فترة انكماشية مطولة في الدول
الصناعية وخاصة اذا صاحبت تلك الانكماشية تطبيق
اجراءات تقييدية على التبادل التجاري أو التدفقات
الرأسمالية ، الى زيادة الصعوبات التي تواجهها الدول
النامية في تنفيذ مهمة التكييف .

وهنا يجدر بنا ان نستعيد الى الذاكرة تلك المقارنة بين
الحاضر والماضي . ان الشعور بالارتياح للنجاح النسبي الذي
حققته عملية التكييف في الفترة الماضية ينبغي
الأ — تؤدي الى روح من الرضا واللامبالاة الآن .

وحقيقة الامر انه قد حدث فعلا تراجع له شأنه في النمو
الاقتصادي حتى اثناء الفترة السابقة . لقد تلاشت فرص
للعمل و الكسب الجديدة بكل بساطة في معظم الدول النامية .
ان انظمتها السياسية والاقتصادية اصبحت الآن معرضة
للاجهاد المضني كما ان هناك حدود لما يمكن فرضه من قيود اضافية
على مستويات الاستهلاك المحلي .

ثم ان هذه المشكلة الجديدة ، مشكلة التكييف ، عائدة الى
تحول دائم للاقتصاد العالمي وليس بسبب ظاهرة طارئة تعود
فتنعكس ذاتيا في وقت لاحق . وعلى ذلك فطالما استمرت
الدول النامية في تأجيل تنفيذ سياسة المواءمة طالما زادت
مشاكلها تفاقما .

وهذا واقع لم تتداركه العديد من الحكومات خلال السبعينيات ، والتي اتجهت عوضا عن ذلك الى التمويل قصير الأجل كحل لما اعتبرته كمشكلة عابرة اساسا . الا ان ذلك التمويل عمل على مجرد اكتساب الوقت ولم يصلح ، بل لم يكن ، بديلا لسياسات التكيف الاسارية .

ان الدول التي تعرقت على طبيعة المشكلة طويلة الاجل قد عملت على التوسع في التصدير والحد من الاستيراد عن طريق الارتقاء بكفاءة الانتاج المحلي ولجأت الى الاقتراض لتدعيم الاستثمار والتكيف الهيكلي وتمكنت من ان تستعيد دفعة النمو بعد فترة تراجع قصيرة نسبيا . ومن ناحية اخرى لم تستخدم تلك البلدان التي اعتبرت المشكلة وكأنها قصيرة الاجل ، اقتراضها الخارجي في تنفيذ اية تعديلات هيكلية جوهرية ، وبالتالي لم تعمل الا على تصعيد مديونيتها واختلاق مشكلة أكبر شأنًا بالنسبة للمستقبل .

ان النقطة التي أود ان اركز عليها في هذا المجال هي ضرورة استخدام التمويل الخارجي لتدعيم عمليات المواءمة الهيكلية وليست كبديل لها . ليس هناك أى بديل آخر سليم لخدمة مصالح الدول النامية ومصالح المجتمع العالمي ككل .

من الواضح جدا انه ينبغي تنفيذ سياسات التكيف في اطار من النشاط الاقتصادي الحيوى عوضا عن تنفيذها على مستويات منخفضة من الاستثمار والجهد . ان المطلوب ليس هو مجرد توازن جديد لميزان المدفوعات بل توازن يتم تحقيقه على اعلى المستويات الممكنة من النمو الاقتصادي . (الواقع فقد كانت احدى الدروس الرئيسية التي تلتقيناها خلال السبعينيات هي انه لا ينبغي قياس نجاح عملية التكيف

بمجرد معيار انخفاض عجز الحساب الجارى الى مستوياته انراهنه بل بمعيار ما يتحقق من نمو خلال فترة المواءمة وما بعدها .

ان هذا لأمر حيوى بالنسبة لمستقبل تلك الدول وهو يزاد أهمية ان كان لها الآ تتراجع امام اهم المعارك اجمع : ألا وهو الهجوم على معالم الفقر المدقع في مجتمعاتها .

واسمحوا لي الآن ان انتقل الى بعض الخطوات المحددة التي ينبغي اتخاذها ان كان لنا ان نعمل على تخفيض العجزات المتوقعة في موازين المدفوعات الى مستويات يمكن التحكم فيها خلال فترة معقولة من الزمن ، ولنقل خمس اوست سنوات ، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بأكبر قدر ممكن من الدفع الانمائي في الدول النامية .^٤

لا بد من ادخال مواءمات كبرى على السياسات القومية والدولية مع قيام المجتمع العالمي ببذل جهود مستمرة وجماعية ، تتضمن :

● زيادة حادة في معدل المدخرات في الدول محدودة الدخل المستوردة للبترول مع اعادة استثمار ماتزيد نسبته عن ٢٥ ٪ من اجمالي الناتج القومي الاضافي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ .

● زيادة جوهرية في صافي تدفقات الموارد الى تلك الدول من ٩ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٩ بليون دولار عام ١٩٨٥ ثم ٣٣ بليون دولار عام ١٩٩٠ .

● زيادة ذات شأن في تدفقات رأس المال الخاص الى الدول متوسطة الدخل .

● معدل نمو صادرات الدول النامية المستوردة للبترول تفوق في سرعتها خلال الثمانينيات ماتحقق خلال السبعينيات .

● زيادة انتاج الطاقة محليا الى اكثر من الضعف في تلك الدول فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ مما يترتب عليه استبدال واردات قطاع الطاقة بما تزيد قيمته عن ٢٨٠ بليون دولار سنويا بحلول ١٩٩٠ .

● الارتقاء بشكل ملحوظ بكفاءة الاستخدام المحلي لراس المال .

ان هذه مجموعة من الخطوات والتغيرات السياسية التي تتطلب الدقة الملحة ، على ان الامر الاساسي هو الاستفادة من السنوات الاولى من هذا العقد لاقامة البنيان اللازم للتكييف كي يمكن تحقيق انتعاش اقتصادي نشط في السنوات اللاحقة .

ان على كل دولة بطبيعة الحال ان تقوم بتصميم خطة العمل الخاصة بها سعيا وراء ذلك الهدف . فاذا كان قطاع الصادرات هو القطاع الحيوى المتحرك في اقتصاد ما فانه من البديهي ان الاستراتيجية التي تبشر بنتيجة هي استراتيجية تركز على المزيد من التوسع في التصدير . واذا وجدت فرص مشجعة في مجال استبدال الواردات - كما هو واضح انه الحال في مجال انتاج الطاقة محليا - فينبغي متابعة ذلك الاتجاه .

واسمحوا لي ان اعلق باختصار على هذه القضية ، قضية الانتاج المحلي للطاقة في الدول النامية المستوردة للبترول .

الانتاج المحلي للطاقة

لانتاج المحلي للطاقة ان يتقدم بمساهمة ذات اهمية بالغة لعملية التكيف برمتها .

ولتوضيح ذلك القول ، ما علينا سوى ان نتدارك انه حتى لو استمر الانتاج المحلي للطاقة في التوسع مستقبلا

بالمعدل الذى توسع فيه في السنوات الاخيرة (٦٧ ٪ سنويا)
فان تكاليف استيراد الدول النامية للبترول ستقترب
عام ١٩٩٠ من ٢٨٠ بليون دولار - وهو مستوى يصعب تمويله
اما عن طريق اى توسع متصور في الصادرات أو اية زيادة محتملة
في الاقتراض الخارجى .

وعلى الرغم من ان الزيادة الحادة في السعر العالمى للبترول
قد عرضت موازين مدفوعات الدول النامية الى اجهاد شديد
الا انها قد عملت من ناحية اخرى على تغيير وتطوير
اقتصاديات الانتاج المحلى للطاقة بشكل مدهل .

ومع بلوغ اسعار البترول الراهنة والمتوقعة ما بلغته
تستطيع الآن العديد من الدول النامية المستوردة للبترول
ان تحول الاحتياطات التي تم اعتبارها قبل ذلك على انها
احتياطات حدية من البترول والغاز والفحم والطاقة
الكهرمائية والموارد الحرجية الى مشروعات تجارية . فلو تمكنت
تلك الدول من تعظيم انتاجها للطاقة فيما بين الوقت الحالى
ونهاية العقد وعملت على اتباع سياسة نشطة للحفاظ على
الطاقة فان تقديراتنا تفيد بان تلك الدول ستتمكن من
خفض التكاليف السنوية التي تتحملها لا استيراد
البترول بما يزيد عن ٥٠ بليون دولار .

على انه كي تحقق الدول النامية مثل تلك الوفورات الهامة
فانها لا بد وان تعمل على تكييف اسعارها المحلية والحوافز
وأسبقيات الاستثمار كي تزيد تركيزها على انتاج الطاقة .
فكم من دولة عملت فيها الحكومة على ضغط الاسعار المحلية
للمنتجات البترولية بطريقة مصطنعة مقارنة بالاسعار العالمية
مما نتج عنه افتقار الحافز للمستهلكين للمحافظة على الموارد
أو للمنتجين على الاستثمار .

اننا نقترح الآن : ان تحدد الدول النامية المستوردة للبترول هدف الاستبدال الفعال لاستيراد الطاقة كاحدى المهام الاساسية خلال عقد الثمانينيات . وعلى تلك الدول ان تعد خطط قومية ثابتة للطاقة وتطوير برامج استثمار محلية محددة . وهذه بدورها يتم تدعيمها بموارد محلية يتم تعبئتها وبالمعونات الخارجية الاضافية بما في ذلك معونة البنك الدولي على حسب ما ساتناوله بعد لحظة .

متطلبات الدول محدودة الدخل من التمويل الخارجي

كما سبق لي ان بيّنت فان هناك حاجة ماسة للمزيد من الموارد الخارجية ان كان للدول النامية ان تدير عملية التكيف بما في ذلك التوسع في الانتاج المحلي للطاقة دون ايقاع جزاء لا لازم له بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، وبالتالي ممكن تفادية . ولننتقل الآن الى هذا الموضوع مع تناول متطلبات الدول محدودة الدخل في المجال الاول .

ان المطلوب هو تحقيق توسع كبير في التدفقات ميسرة الشروط تجاه تلك الدول في الثمانينيات عملا على تدعيم برامجها الخاصة بالمواءمة والتكيف . علينا ان نتذكر ان تلك الدول لن تستفيد الا فائدة حذية من التوسع في التجارة العالمية بينما يعتبر سبيلها الى الاسواق الرأسمالية سبيل محدود . ومن المحتمل ان تزداد احتياجاتها المالية بما بين ٥ بليون الى ٨ بليون دولار في عام ١٩٨٠ عما كانت عام ١٩٧٨ ، وذلك عائد اساسا الى تراجع معدلات التبادل التجارى وتشاقل النمو في البلدان اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والى الاستثمارات التي اصبحت مطلوبة كي تتمكن تلك الدول من مواءمة اقتصادياتها كي تتناسق مع البيئة الدولية المتغيرة .

هذه ، قبل غيرها ، هي نفس الدول التي لا سبيل لها اطلاقا الى الحد من برامجها الهادفة الى تخفيف حدة الفقر . واذ بها

تفاجأ الآن بضغط جديد وموهم يعصر مواردها . ان تلك الدول دون ادنى شك أولى بالأسبقية بالنسبة لأية زيادة ذات شأن في المعونة ميسرة الشروط .

وما هي احتمالات ذلك ؟

لم تزداد تدفقات اجمالي المعونة الرسمية للتنمية ، بما فيها التدفقات من الدول اعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، بل تناقصت بالقيمة الحقيقية كما ان التوقعات بالنسبة للمستقبل ليست بالمبشرة .

ان بعض التطورات التي حدثت مؤخراً تثير ما يدعوا الى القلق . فتخفيضات المعونة التي اعلنتها الحكومة البريطانية ستؤدي بمعونتها الرسمية للتنمية الى الانخفاض الى ما نسبته ٠.٣٨ % من اجمالي الناتج القومي بحلول عام ١٩٨٥ بعد ان كان متوسط نسبة تلك المعونة ٠.٤٩ % في السنوات ١٩٧٧ - ١٩٧٩ . وما زالت تواجه مشروعات القوانين الخاصة بالمعونة صعوبات في الكونغرس الامريكي مما يوحي بأن تدعيم اكبر الدول المانحة قد يظل ادنى مساهمة (مقارنة باجمالي الناتج المحلي) من جانب كبرى الدول الصناعية . وقد اشارت كل من المانيا واليابان الى انها تنوى الاستمرار في تحسين تدفقات معونتها ، الا ان معظم الدول المانحة لم تلتزم بزيادة ذلك النصيب من اجمالي الناتج القومي المخصص للمعونة ميسرة الشروط .

ولعل مما يدعوا الى المزيد من خيبة الامل ان حصة تلك التدفقات التي خصصت للدول محدودة الدخل - والتي هي بطبيعة الحال أحوج الدول اليها - جاءت مخجلة في ضآلتها بالقيمة المطلقة والحقيقية اذ قد بلغت أقل من نصف مجموع التدفقات (انظر الملحق ٢) . فعلى الاساس الفردي تحصل الدول محدودة

الدخل على معونة ميسرة الشرط تقل عن تلك التي نحصل عليها الدول المتوسطة او المرتفعة الدخل .

ونظرا للجزاءات التي تفرضها الاوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة على تلك الدول الأشد فقرا - وهى اوضاع لا يد لتلك الدول في احداثها ولا سبيل لها الى تطويرها - فانه يعزى على الدول المانحة اعضاء منظمتي التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان المصدرة للبترول ان تبين بكل وضوح ما هو مدى استعدادها للمساهمة ان كان في نيّتها المساهمة . ان احتياجات أشد البلدان فقرا معروفة وليس هذا هو الوقت الذى يمكن فيه الماطلة بشأن المشكلة ، بل هو وقت فعل وعمل .

على الدول اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان تدرس الاجراءات الآتية :

● ان تقوم كل دولة بالاحتفاظ كحد أدنى بنفس حجم المعونة الرسمية للتنمية منسوبة الى اجمالي الناتج القومي كما كانت عليه تلك النسبة عام ١٩٧٨ وبذلك يمكن رفع مستوى المعونة بالقيمة الحقيقية بنفس السرعة التي يزداد بها اجمالي الناتج القومي .

● على تلك الدول التي تعتبر دون المتوسط الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ ٣٤ ٪ الى حد بعيد - وبصفة خاصة الولايات المتحدة واليابان - ان تنظر في أمر زيادة تدفقات معونتها الرسمية للتنمية بالقيمة الحقيقية بسرعة تفوق سرعة زيادة اجمالي ناتجها المحلي . لقد وصف وزير الخارجية السابق للولايات المتحدة اداء بلاده بأنه «مشين» .. وانا اتفق معه في ذلك .

● نظرا لاحتمالات شديدة الصعوبة التي تواجه أشد البلدان فقرا في الثمانينيات فان على دول منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية ان تزيد نصيب تلك البلدان من التخصيصات الفردية لمعونات الدول الاعضاء الرسمية . وكما يدل الملحق (٢) فقد حصلت تلك البلدان على ما يقل عن نصف مجموع المعونة الرسمية للتنمية التي وفرتها لجنة المعونة للتنمية (DAC) . وقد بلغت اقل من الخمس في حالة كل من النمسا ونيوزيلندا . اما بالنسبة لآستراليا وفرنسا والولايات المتحدة فلم تزداد تلك النسبة عن الثلث .

● ساندت الدول اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعديلا للشروط بأثر رجعي بالنسبة للمديونية القائمة للدول الفقيرة والأقل نموا . الا انه لم يتم حتى الآن سوى الغاء او اعادة جدولة ما قيمته حوالي ٥ بليون دولار من المديونية القائمة وذلك من جملة ديون تقدر بحوالي ٢٦ بليون دولار - وليس من المؤكد بالمرّة ان تخفيف تلك المديونية قد جاء فعلا وكأنه مساعدة اضافية . ان الالغاء النهائي او اعادة الجدولة يمكن اعتبارها بمثابة ما يوازي زيادة ذات شأن في التدفقات ميسرة الشروط وخاصة اذا امكن توسيع نطاقها كي تضم جميع الدول محدودة الدخل

كما تقع مسؤولية كبرى ايضا على عاتق البلدان المصدرة للبتروال التي تتمتع بفائض من رأس المال .

ومنذ عام ١٩٧٣ فقد بلغ مستوى مساهمات تلك البلدان من المعونة الرسمية للتنمية حدّا يسترعي الانتباه ، وقد ساهمت تلك الدول وهي المملكة العربية السعودية والكويت والعراق والامارات العربية المتحدة وليبيا وقطر بما نسبته ٤٠ ٪ من اجمالي انتاجها القومي خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ (انظر الجدول ٤) .

الجدول (٤) - تدفقات المرمونة الرسمية لتنمية (ODA) من البلدان المصدرة للبترول ذات فائض

رأس المال الى الدول النامية (أ)

	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
	مليون دولار . ق .	مليون دولار . ق .	مليون دولار . ق .	مليون دولار . ق .	مليون دولار . ق .	مليون دولار . ق .	مليون دولار . ق .
المملكة العربية							
السعودية	٢٣١	٢٨٨	٢٤٧٠	٢٤٣	٢٤١٠	٢٧	٢٤٠٧
الكويت	٢١	٢٤	١٢٦٨	١٠٦	١٥١٨	٤٤	٦١٥
العراق	٢٩	٨٦١	٠٨	١٧٢	٠٣	٦١	١٢٤
الامارات العربية							
التحدة	١٦	٢٠٧	٢٠٦	١٠٢	١٠٧٧	١١٠	١٠٦٠
ليبيا	٢٦	١٤٦	٠٩	١٦٩	٠٧	١١٥	٠٦
قطر	٢٦	٢٥١	٢٧	١٠٦	٧٩	١٩٧	٨٠
المجموع	٢٩١	٤٥٣٤	٢٠	٣٨٧٥	٤٥	٤٤٧٨	٤٦
المعلم							
فائض الحساب							
الجاري بيلانين							
الدولارات الامريكية	٥٦	٢٠	٣٤	٣٦	٣١	٤٣	٧

(أ) البيانات الخاصة بعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بيانات مبدئية .

• اجمالي الناتج القومي .

ان القضية تدور الآن حول الاتجاهات المقبلة لمساهمتها الرسمية للتنمية في المستقبل . اذا اخذت دول منظمة البلدان المصدرة للبترول التي تتمتع بفائض من رأس المال في زيادة معونتها ميسرة الشروط بعد التراجع الذي نأمل ان يكون مؤقتا والذي حدث اخيرا فان ذلك سيكون بمثابة مساهمة تعمل على تيسير مشكلة التكيف بالنسبة لأشد الدول فقرا . ومع ان تلك الدول الاعضاء تقوم حاليا ببحث عدد من الخطط ، الا ان الوضع يحتاج الآن الى بعض القرارات الحاسمة عملا على الوفاء بالاحتياجات الأشد مساسا لتلك الدول محدودة الدخل .

● من المتوقع ان يزداد فائض الحساب الجارى للبلدان المصدرة للبترول ذات فائض رأس المال في عام ١٩٨٠ عن مستوى دخل عام ١٩٧٨ بحوالي ١٠٠ بليون دولار . وكما سبق ان تبين فقد عملت تلك الدول على توفير ٤٠٪ من اجمالي ناتجها القومي على هيئة مساهمات رسمية للتنمية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ . والسؤال القائم الآن هو: هل ستتمكن تلك الدول من الاستمرار في المساهمة في المستقبل وهل يمكن توفير تلك المساهمات على هيئة معونة سريعة الاداء الى عدد كبير من الدول محدودة الدخل لمساعدتها على الوفاء باحتياجاتها العاجلة ؟

● لقد اقترحت كل من العراق وفنزويلا والمكسيك ان تقوم بتعويض تلك الدول الأشد فقرا التي تستورد بترولها ، عن الزيادة الاخيرة في الاسعار وذلك بمنحها قروضا طويلة الاجل بفائدة منخفضة . فاذا ما تبنت دول اخرى من المصدرة للبترول هذه المبادرة فانه سيترتب على ذلك آثارا فورية ومفيدة بالنسبة لتخفيف عجز موازين مدفوعات اشد الدول فقرا .

● لقد اقرت مؤخرا لجنة الاستراتيجية طويلة الاجل التابعة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول اقتراحا تقدمت به

الجزائر و فنزويلا بتحويل صندوق المنظمة الى وكالة تنمية برأس مال مقترح قيمته ٢٠ بليون دولار . فاذا ما امكن وضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ في المستقبل القريب لكان لهذه المبادرة ايضا ان توفر مساعدة ذات شأن للدول محدودة الدخل .

ان مساهمة الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الصناعية ذات الاقتصاد الموجه الى المعونة الرسمية للتنمية من الضالة بحيث يكاد يستحيل قياسها - وهي لا تتعدى ٠.٤ % من اجمالي الناتج القومي . ان عليهم بدون ريب ان يتقدموا هم ايضا بالمزيد .

احتياجات الدول متوسطة الدخل من التمويل الخارجي

اريد ان انتقل الآن الى احتياجات الدول متوسطة الدخل المستوردة للبترول من التمويل الخارجي . كما يبين الجدول (٣) فلقد بلغت تلك الاحتياجات اكثر من الضعف فيما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٠ بالقيمة المطلقة (من ٢١٤ بليون دولار الى ٥١ بليون دولار) كما تقارب الضعف تناسبيا مع اجمالي الناتج القومي (من ٢٢ % الى ٤٠ %) .

وبطبيعة الحال شغلت المصارف التجارية اكثر العناصر حركة على الاطلاق فيما يتعلق بالتدفقات الرأسمالية الى الدول النامية متوسطة الدخل خلال السبعينيات (راجع الجدول ٥) .

ان اهم مصدر للخشية اليوم هو ان تلك المصارف قد لا تتمكن من الاستمرار في اداء نفس الدور خلال الثمانينيات . ويعود ذلك الى عدة اسباب :

الجدول (٥) - اقراضات الدول النامية متوسطة الدخل من النظام المصرفي العالمي الخاص (أ)

(بلايين الدولارات بالسعر الجارى)

	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	مستحقات المصارف الخاصة
في ذمة الدول الاقل نموا											
في نهاية العام (ب)	٢٥١	٢٠٤	١٥١	١١٠	٩٢	٧٢	٥٣	٤٤	٣٧	٣٠	
الزيادة في مستحقات المصارف في ذمة الدول الاقل نموا (ب)	٤٧	٥٣	٤١	١٨	٢٠	١٩	٩	٧	٧		

(أ) بما فيها مبالغ صغيرة لم يمكن استخلاصها من المجموع تم اقراضها الى الدول محدودة الدخل .

(ب) تقديرات البنك الدولي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ وعام ١٩٧٩ . بيانات السنوات الاخرى مستقاة من بنك التسويات الدولية

● سبق ان بيّنا انه يحتمل قيام تنافس شديد على الموارد بين الدول النامية من ناحية و البلدان الصناعية والدول ذات الاقتصاد الموجه من ناحية اخرى .

● تركزت ثلثا عمليات المصارف التجارية الائتمانية في ما لا يزيد عن ١٠ دول نامية متوسطة الدخل . وقد ارتبطت هذه الاخيرة بديون تجارية لها شأنها بحيث بدأت بعض المصارف تشعر بشئ من القلق بالنسبة لحدود حافظاتها .

● ثم ان هناك اتجاهها متزايدا من جانب الوكالات التنظيمية القومية للحد من نشاط المصارف التجارية في الدول النامية .

ولا يعني ذلك الا تتوسع التدفعات التجارية الى الدول النامية خلال الثمانينيات ، بالعكس فان ذلك سيحدث فعلا .
الا ان السؤال الاساسي هو: هل ستتوسع بالقدر الذي يسمح بتنفيذ عملية المواءمة في تلك البلاد على اساس معدلات نمو مرتفعة نسبيا - بدلا من معدلات منخفضة لا يمكن قبولها ؟
تشير معظم الاحتمالات الى ان ذلك قد يحدث عام ١٩٨٠ وربما خلال عام ١٩٨١ . الا ان الآية قد تنعكس فعلا عام ١٩٨١ . فقد بدأ فعلا عدد من كبار رجال المصارف التجارية في غرب اوروبا وامريكا الشمالية في التعبير عن شكوكهم في هذا الشأن .

وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار الوقت الحالي كوقت مبكر أو مسبق لمناقشة الاجراءات التي قد يمكن اتخاذها لتيسير دور المصارف التجارية في حالة ظهور تنك الشكوك الى حيّز الوجود .
ان هذه المهمة ينبغي ان تشكل بؤرة التركيز الكبرى لأعمال لجنة التنمية ومجلس كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال السنة المقبلة .

وكي يمكن العمل على اعادة استيعاب الدول النامية لنسبة من فائض البلدان المصدرة للبترول بكفاءة وعدالة

خلال الثمانينيات فليس هناك ادنى شك في انه ينبغي ان يتسع مجال الوساطة المالية لمؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات الدولية بشكل جدى بحيث يفوق اية مستويات اخرى سبق التخطيط لها وذلك عملا على تدعيم الدور الذى توءدية المصارف التجارية .

لقد كانت الوساطة المالية في الواقع احدى المسببات الرئيسية لانشاء تلك المؤسسات بحيث تكون على اهبة الاستعداد للتدخل كملجأ أخير يساعد على اعادة استيعاب الدول التي في أمس الحاجة اليها لموارد البلدان الاخرى ذات الفائض الرأسمالي سواء كان ذلك لدعم موازين المدفوعات في الأمد القصير أو لسد احتياجات التنمية الأبعد أجلا .

وعلى ذلك تصبح مهمة الثمانينيات الدعوة الى اجراء عملية كبرى لاعادة دراسة مهمة مؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق باعادة استيعاب التدفقات المالية . وساقوم بعد لحظة بالتعليق على الدور الذى قد يستطيع البنك الدولي القيام به في هذا الشأن .

اما قبل العروج الى ذلك الأمر فانني أود ان اعود بالتأكيد على قضية اساسية كامنة قد تتعرض الى خطر الغمر بسبب القلق والتخوف الذى يكتنف مشكلة التكييف العالمي ، وهذه المشكلة عبارة عن اكثر القضايا الانمائية الجوهرية اهمية ، ألا وهي الانطلاق ضد الفقر المطلق .

رابعا - الانطلاق ضد الفقر المطلق

لقد عملت طوال العقد المنصرم من خلال هذا المحفل على لفك الانظار مرارا وتكرارا - واحيانا الى حد الملل - الى الاهداف الاساسية للتنمية وهي : التعجيل بالنمو الاقتصادى وموما قد اطلقت عليه تعبير « الفقر المطلق » .

ان موضوع النمو الاقتصادي لواضح جلي في حد ذاته . ومتى
أوثق المرء صلاته مع المجتمعات النامية لا تضحك كذلك معالم
الفقر المطلق : فهي حالة معيشية تحيط بها ظروف من سوء
التغذية والأمية والمرض وارتفاع معدلات وفيات الرضع
وقصر أجل الحياة بحيث تتدنّى عن أى تعريف منطقي لعزة
وكرامة الانسان .

ان المهدفان مترابطان ارتباطا وثيقا على الرغم من ان
هناك من الحكومات ما تسعى الى متابعة هدف واحد منها دون
اعطاء الأهمية الوافية الى الهدف الآخر . الا ان مثل ذلك
الاتجاه دائما ما ينتهي بالاخفاق من وجهة النظر الانمائية . ان السعي
الى النمو دون ايلاء أهمية معقولة للانصاف ينتهي بالأمر الى
اختلال التوازن اجتماعيا ، وكثيرا ما يكون ذلك بطريقة
عنيفة . اما السعي وراء الانصاف دون اهتمام منطقي بالتوفيق
مضيرة الآ اعادة توزيع معالم الركود الاقتصادي .

لا يستطيع أى مسعى منها اذا طبق بمفرده ان يوءدى الى جو
من النمو الناجح المستمر .

فعندما اجتمعنا هنا عام ١٩٧٢ بادرت بمناقشة هذه القضايا
معكم . وقد بينت ان نسبة - يالها من ضئيلة - من منافع النمو
الاقتصادي هي التي تصل الى مانسبتهم ٤٠ ٪ من الشرائح
الدنيا لسكان العالم النامي . فبالنسبة لمجموع ٨٠٠ مليون
نسمة ، مع ان بلادهم تتقدم من الوجهة الاقتصادية الاجمالية ، الا
ان حياتهم كبشر اصبحت ساكنة يشلّ الفقر حركتها .

ومع استمرار تحليلنا للنمو والانصاف خلال هذه الاجتماعات
في السنوات المتلاحقة عملنا على تحديد عدد من الاجراءات
التي تهدف الى معالجة تلك المشكلة مباشرة في اطار من التخطيط
الاجمالي للتنمية . وبات واضحا ان اية جهود يراد ان يكتب لها

النجاح ينبغي ان تقوم بأمرين اساسيين :

- مساعدة الفقراء على زيادة انتاجيتهم .
- ضمان سبيل لهم للحصول على الخدمات العامة الاساسية .

وقد تقدمت خلال اجتماعنا بنيروبي عام ١٩٧٣ باقتراح برنامج ذو اهمية كبرى يتناول المناطق الريفية حيث تتركز الأغلبية الكبرى من الفقراء الدقعاء . وتسَلَط اهتمام هذه الاستراتيجية على مجموعة بشرية مستهدفة قوامها ما يقرب من ١٠٠ مليون من مزارعي فلاحه الكفاف واسرهم والذين يستزرع كل منهم هكتارين أو أقل . وكان الغرض من البرنامج رفع انتاجية اولئك المزارعين وبالتالي رفع مستوى دخولهم مع توفيرهم بسبل أكثر انصافا للحصول على الخدمات التي يحتاجون اليها .

وبعد ذلك بسنتين عندما اجتمعنا عام ١٩٧٥ فقد عرضت برنامجا مماثلا للمناطق الحضرية . ومع ان الظروف المحيطة بحوالي ٢٠٠ مليون من أشد سكان المدن فقرا تختلف عن ظروف الريف الا ان الاستراتيجية المقترحة تعتبر من الناحية الاساسية استراتيجية واحدة في الحالتين وهي : ازالة العوائق التي تقف دون زيادة فرص الكسب ، وفتح المجالات للحصول على الخدمات العامة الاساسية مع مساعدة فقراء المدن على تحقيق امكانياتهم الانتاجية الى أبعد حد .

وقد تابعنا مناقشاتنا هذه القضايا في السنوات التالية .

الا انه - كما بيّنت لكم هذا الصباح - قد تعرّضت معظم الدول النامية الى وضع جديد في غاية الصعوبة لم يكن متوقعا ولا شك اطلاقا في استمرار قيامه لعدة سنوات قادمة على الاقل .

ان معدلات نمو تلك الدول ستظل منخفضة بينما ستبلغ احتياجاتها الرأسمالية مستوى مرتفع . ثم انه ستوجه الى حكوماتها ضغوطا هائلة لتبني مخصصات موازنة شديدة التقشف بالنسبة لأي نشاط لا يعتبر متممعا بأسبقية فورية .

ان مثل تلك الظروف تغرى بحفظ وتأجيل برامج مكافحة الفقر ، وتبليور الحجة القائلة بان الفقر يعتبر من المشاكل طويلة الأجل بينما العجوزات هي بمثابة حالات طارئة قصيرة الأجل . وعلى ذلك فان كان للفقر ان يترث فليس العجز بمنتظر .

ان هذه الحجة منطقية في الظاهر ، الا انها باطلة .

انه لا يمكن تحمل عجوزات متراكمة الى أجل غير مستمى ، وإخل ، كما رأينا ، كامن في عملية التكييف الهيكلي . وعلى ينبغي عدم تعطيل اية جهود لازمة لتنفيذ عمليات التكييف الاساسية .

واتباعا لنفس المنطق فلا يمكن كذلك تحتمل اوضاع فقر مدقع في المجتمع . ان اية محاولات لتجاهل الفقر أو المماطلة في شأنه أو الانتقاص من اهمية معالجته فوراً على اساس ان الحلول المطلوبة حلول « طويلة الأجل » وان هناك من المشاكل الفورية ما هي أولى بالأسبقية ... ان ذلك لتضليل ذاتي خطير .

ان تخفيف حدة الفقر المدقع الجسم ومحوه تماماً هو من صميم عملية التنمية ذاتها ، بل في الواقع لأمر حيوى بالنسبة لبقاء أى مجتمع محترم كريم .

من الواضح ان التنمية ليست بمجرد تقدم اقتصادى يقاس على اساس اجمالي الناتج القومي . انها أمر أعظم من ذلك من

الناحية الجوهرية . ان التنمية في حقيقتها هي تطوير وتنمية البشر ، أى بمعنى تحقيق الهمد لامكانياته الاساسية الذاتية .

اما الفقر المطلق من الناحية الاخرى فهو عبارة عن مجموعة من الظروف المجحفة التي تقف دون مضي الفرد في السعي لتحقيق امكانياته . وهو انكار مباشر لمنافع ومكاسب التنمية .

على انه يعتبر اكثر من ذلك . فالفقراء هانة سافرة موجهة الى كرامتنا البشرية : الى الفقراء انفسهم اذ انهم مجرد كونهم بشر يستحقون ما هو افضل من ذلك ، والينا جميعا في هذه القاعة اذ انه كان بوسعنا مجتئين ان نفعل اكثر من ان نكافح الفقر وقد اخفنا في ذلك .

والآن والدول النامية والبلدان المتقدمة معرضة للدغات اوقات الضيق والشدة ، هل لنا ان نفعل حتى أقل مما فعلناه؟

هناك نقطة ينبغي علينا ادراكها بكل وضوح . ان مواصلة الهجوم على الفقر ليست باحدى الكماليات الاقتصادية . انه ليس بأمر يمكن اعتباره ضمن مقدورنا في ظروف اليسر ومن ثم يمكن الاستغناء عنه في اوقات الشدة .

بل العكس تماما . ان الهجوم على الفقر يعتبر مسوؤولية اجتماعية ومعنوية مستمرة وضرورة اقتصادية لا خلاف عليها . . . نحن في أمس الحاجة اليه الآن من اى وقت مضى . لا جدال في ان تشاقل النمو الاقتصادي في الدول النامية والبلدان المتقدمة في الثمانينيات قد يضطر الاثرياء واصحاب الصفوة في معظم المجتمعات الى قبول معدلات تقدم اقل سرعة أو حتى الاستسلام الى بعض التخفيضات التخيرية في مستويات معيشتهم المرموقة . ان كان لامقر من ذلك فان في امكانهم استيعاب مثل تلك المضايقات .

الا انه بالنسبة لما يربو على ٨٠٠ مليون من الفقراء
الدقعاء فان اى تنسيق او تكيف متناقص يعتبر امرا
مختلفا جدا . ان التناقص هنا لا يعني مضايقات بل يعني
حرمان فظيع . ليس لديهم هامش يذكروا به بالتقشف اذ انهم
وصلوا فعلا الى حافة البقاء .

علينا ان نتذكر ان الفقر المطلق ليس بمجرد دالة لدخل فردى
غير واف . فع ان دخل الفقراء مفرط في الدنو وهم في امس
الحاجة الى المزيد منه فان محنتهم ليست مرتبطة بذلك وحده .

ان حرمانهم يتعدى مجرد الدخل بل وفي كثير من الاحيان
حتى لو تحسن ذلك الدخل - وهذا ضمنى - فلن يكتفهم ذلك
التطور وحده من تحرير انفسهم من الصعوبات التي تحيط بهم .

والسبب في ذلك هو ان الفقر المطلق نسيج معقد من ظروف
قصاص يدعم كل ظرف منها الآخر ويشد من قوته .

وحتى لا يتبدل احساسنا بضخامة حجم تلك الظروف في
الدول النامية يجدر بنا ان نعيد الى الذاكرة مجال تلك الظروف
وابعادها :

● ان ٦٠٠ مليون من الكبار في تلك الدول - او ما يزيد
بحوالي ١٠٠ مليون عن اعداد عام ١٩٥٠ - غير ملم بالقراءة
والكتابة ، بينما اربعة اطفال فقط من كل عشرة
يستكملون ثلاث سنوات من الدراسة الابتدائية .

● توافق المنية في بحر السنة الاولى من العمر طفلين من
ضمن كل عشرة اطفال يولدون في ظروف الفقر ويتوفى
ثالث قبل بلوغ العام الخامس من العمر . ولا يبقى من
ضمنهم على قيد الحياة سوى خمس اطفال ليبلغوا سن
الاربعين .

● ان امراض الطفولة الشائعة التي تم القضاء عليها في البلدان المتقدمة اوصارت تعتبر لا أكثر من وعكات بسيطة - ومنها الحصبة والدفتيريا والسعال الديكي وشلل الاطفال - كثيرا ما تعتبر مميتة في العالم النامي . ان احتمال قضاء حالة حصبة على حياة طفل في العالم النامي يبلغ ٢٠٠ ضعفا ذلك الاحتمال في البلدان المتقدمة .

● وعلى الرغم من انه يمكن توفير الحصانة اللازمة ضد تلك الامراض الاربعة بمجرد عملية تطعيم واحدة بسيطة فلا تتوافر الوقاية اللازمة الا لأقل من ١٠ ٪ من جميع الاطفال الذين يولدون سنويا في العالم النامي .

● يتعرض مئات الملايين من الافراد الى سوء التغذية مما يحط من طاقتهم ويحبط من قوتهم الدافعة ، كما يفت في عضد ادائهم في الدراسة وفي العمل ويحطم مناعتهم ضد المرض و يوقع الاذى بتطورهم الذهني والجسماني .

● يبلغ متوسط الاجل المتوقع لحياة ما عددهم ١٣ بليون من سكان الدول النامية منخفضة الدخل ٥٠ سنة ، بينما يصل الى ٧٥ سنة في البلدان الصناعية .

● وباختصار ، مقارنة باولئك الذين لهم حظ المعيشة في البلدان المتقدمة فان سكان اشد الدول فقرا يعانون من معدل وفيات للرضع يرتفع حوالي ثمان مرات وأجل متوقع للحياة ينخفض الى الثلث ومعدل المام بالقراءة والكتابة يقل بنسبة ٦٠ ٪ . ثم انه من ضمن كل فردين من السكان يوجد شخص تقل مستويات تغذيته عن المعايير المقبولة ، وأخيرا بالنسبة لملايين الاطفال لاتشمل التغذية الكمية الكافية من البروتينات التي تسمح بالتطور الأمثل للعقل .

ان هذه الارقام العامة الموضوعية ليست بمجرد احصائيات معروضة على شاشة حاسبة الكترونية يديرها احد رجال الاقتصاد . انها ارقام تمثل اناسا من البشر . ولعل الفاجعة الكبرى هي ان اغليبيتهم من الاطفال . فن اصل ٢٢٥ بليون من السكان في الأكثر من ١٠٠ دولة نامية التي يخدمها البنك ، يبلغ عدد الاطفال تحت سن ١٥ سنة ٩٠٠ مليون طفلا .

انهم الامل الرئيسي لمستقبل مجتمعاتهم . ورغم ذلك فان ما يقرب من نصف عددهم يشكون مرض وهان من المحتمل جدا ان يترك آثارا مزمنة . ان اكثر من ثلث عددهم يشكون سوء التغذية بينما ثلث عدد الاطفال في سن المرحلة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس .

ان ذلك كله يقصّر ما للفقير من آثار تبديد مفعج . كيف يتسنى للملايين من مواطني دولة يفتقرون الى التعليم ، ناقصي التغذية ومرضى ، ان يقدموا بأى حال من الاحوال اية مساهمة منطقية الى تقدم دولتهم الاقتصادية وتطورها الاجتماعي ؟ ان الفقر الذى يحيط بهم ، دون أى ذنب من جانبهم ، بكل بساطة ينكر عليهم ذلك .

وكما سبق ان بيّنت فانه الفقر نفسه الذى يعتبر العبء وليس الافراد الذين أوتوا الفقر . ان اولئك يمثلون في الواقع طاقة بشرية كامنة وهائلة .

كان يقال فيما مضى ان الافتقار الى رأس المال هو الذى يشكل المعوق الاساسي للنمو الاقتصادي . اما الآن فاننا ندرك ان تكون رأس المال وتراكمه يعلّل مايقال عن ثلث التغيرات التي تتسم بها معدلات النمو في الدول النامية . ان تطور الموارد البشرية هو الذى يوضح اسباب تلك التغيرات بوضوح اكثر .

وعلى ذلك فان الاستثمار في تطوير الاحتمالات البشرية للفقراء لا يعتبر اجراء سليما من الناحية الاخلاقية فحسب بل يعتبر صائبا ايضا من الناحية الاقتصادية البحتة .

وليس هناك ادنى شك في انه مما يعتبر مجانباً للصواب الاقتصادي ان يسمح لتطور عقلية حضرية مبنية على الفقر بان تنقل عدواها وتفتت التركيب الاجتماعي والسياسي برقته .

وليس هناك من حكومة تقبل بفقر سرمدى ، الا انه لا يمكن القول بان الحكومات جميعها مقتنعة بانه يمكن اتخاذ اجراءات واقعية في فترات ركود النمو الاقتصادي لمكافحة مشكلة بهذا الحجم الضخم .

ومع ذلك فهناك مجال للعمل .

وهنا نجد عددا من المسالك الهجومية تستحق الانتباه ، واريده اليوم ان اركز على مسلكين منها يعكسان ما توصلت اليه ابحاثنا خلال السنة الماضية . ان كلاهما يهتم بتطوير الموارد البشرية وتنميتها . وهما اولا اعادة تطوير البرامج الاجتماعية عملا على تخفيض تكاليفها بالنسبة للفرد مع توسيع مجالها ، والثانية اعادة بنيان مجموعات برامج القطاع الاجتماعي عملا على تحديد الأولويات التي تستفيد من الارتباطات والتكاملات القائمة بينها ، وبذلك تخفيض تكاليفها الكلية . فالتم يتم اعادة تصميم وتنظيم الخدمات الاساسية بحيث تكامل بعضها الاخرى لن تستطيع الحكومات ان تتحمل تكاليفها على اساس الاحجام المطلوبة وخاصة اثناء فترات التقشف .

وقد عززت دراساتنا الآثار التي تجمع بين مختلف عناصر الانتاجية نتيجة للاجراءات التي يتم تطويرها للوفاء

بالاحتياجات الاساسية لكل من المجالات الخمس الجوهرية :
التعليم والرعاية الصحية والمياه النقية والتغذية والمأوى .
ان كل مجال منها مرتبط بالمجالات الاخرى بحيث يساهم اى تقدم في
احداها الى تطور وتقدم في المجالات الاخرى كما تساهم جميعها في
زيادة الانتاج .

فعلى سبيل المثال ان اى نجاح يمكن احرازه في تخفيف عدد
الاصابات بأمراض الالتهاب المعوى والعدوى عن طريق
الطفيليات - نتيجة لنشر التعليم وتوفير المياه النقية
والرعاية الصحية وبرامج الصحة العامة - يزيد الى حد كبير
من القيمة الغذائية لكمية ما من الغذاء .

ثم ان هذا التحسين في التغذية يعمل على زيادة طاقة
الطلبة على استيعاب المادة التعليمية وبالتالي الفوائد
التي يجنونها من التعليم بما في ذلك رفع قدر الانتاجية وزيادة
الدخل .

لقد دلت الدراسات التي تمت في العديد من البلدان على
ان صغار المزارعين الذين يتميزون بقدر من التعليم الابتدائي
اكثر انتاجية من اولئك الذين حرموا منه . فانهم اسرع الى
تبني الاساليب المبتكرة وأكثر استعدادا لقبول النصيح
من قبل المرشدين الزراعيين .

كما عززت الابحاث ايضا الارتباط المفيد بين التعليم
الابتدائي وانخفاض معدلات وفيات الرضع . وقد بينت
دراسات تم اجراءها في بنغلاديش وكينيا وكولومبيا تناقص
احتمالات وفاة الاطفال كلما تزايد قدر التعليم الذى حصلت
عليه امهاتهم حتى لو اخذنا بعين الاعتبار الفوارق في الدخل
بين الأسر المختلفة .

لقد عمل اتساع مجال التعليم الاساسي في سرى لانكا على

التعويض الى حد ما عن رداءة نوعية المياه اذ تعلم القرويون بان عليهم ان يقوموا بغلي المياه المتوفرة لهم لازالة اسباب التلوث . وفي جميع انحاء العالم النامي تؤثر الرعاية الصحية والتغذية على مدى تقدم الاطفال في دراستهم ومدة التحاقهم بها وكذلك احتمالات قيدهم اصلا .

ان التوظيف في المناطق الحضرية وخاصة في القطاع الحديث لا يتوقف على درجة التعليم وحده بل كذلك على الحالة الصحية والتغذية . ان العمال الذين يبلغون درجة الاجهاد بسرعة ولا تتوفر لهم المناعة ضد الامراض المزمنة عاجزون عن الكفاءة المطلوبة ، كما انهم يزيدون بدرجة هامة من نسبة معدلات الحوادث والتغيب مع زيادة مصروفات العلاج الطبي الذي لا داعي لها . ولعل مما هو اخطر من ذلك انه نظرا لما اصاب طاقمهم الذهنية من تضرر نتيجة لسوء التغذية في طفولتهم تتناقص امكانياتهم في اداء المهام الفنية فقد ادى ذلك الى استنزاف مهارتهم وتوقدهم ومبادراتهم .

ومع ذلك فليست الخدمات الاساسية بعيدة عن متناول يد الفقراء في الكثير من الحالات فحسب ، بل ان الخدمات والمرافق التي يتم انشاءها قد تكون مصممة بطريقة تجعلها بعيدة كل البعد عن سد احتياجات اولئك الفقراء ، فنجد مثلا الطرق السريعة الباهرة ذات الانهر الأربع مع عدم كفاية عدد الطرق التي تربط بالاسواق المحلية ، أو نجد المستشفيات الفاخرة التي توفر العلاج الطبي في المدن وعدد غير واف بالمرّة من مستوصفات الطب الوقائي في الريف ، ثم المعاهد العالمية للتعليم العالي مع اعداد ضئيلة من المدارس الابتدائية وبرامج محو الأمية في القرى .

ان الخدمات العامة التي لا يتم تصميمها على أسس متواضعة وبتكاليف منخفضة للوحدة الخدمية ستنتهي دون ادنى شك

في آخر المطاف الى خدمة أقلية من اصحاب النفوذ عوضا عن الاكثرية المعدمة .

وعملا على الدوران بهذا المنهج الى اتجاه عكسي فلا بد على الحكومات ان تكون على استعداد لاتخاذ قرارات صارمة ودقيقة الحساسية سياسيا وان تقوم باعادة توجيه الموارد الشحيحة الى انظمة لتوفير الخدمات أقل فخامة يتم تصميمها على اساس قاعدة أوسع بحيث تتمكن من توصيل الخدمات للفقراء واتاحة السبيل لهم الى تلك الخدمات .

وبطبيعة الحال لا تتوفر للدول النامية في يومنا هذا الموارد المالية ولا الامكانيات الادارية التي تمكنها من الاسراع بمحو جميع مسببات عدم الاكتفاء في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاخرى والتي تضير الفقراء . عليها - بدعوة من الضرورة الواقعية - ان تتخير في تحديد المجالات التي تستطيع ان تركز فيها جهودها .

اذا هناك المزيد مما يدعوا الحكومات الى تحليل اهم الارتباطات والاكتتمالات التي تصل مختلف الخدمات العامة ببعضها البعض اذ ان الاستفادة منها جميعا في تركيب مترابط قد يؤدي الى تخفيض جوهري في الخدمات الفردية ، وبالتالي الى اجمالي كلفة برنامج مكافحة الفقر الجارى تنفيذه .

ففي مصر ، على سبيل المثال ، قدر ان الاستغلال الكامل لهذه الاكتتمالات فيما بين القطاعات من جهة ، واعادة هيكلة البرامج القطاعية من جهة ثانية ، سيؤدي الى انقاص الموارد اللازمة لتخفيض الفقر المطلق ، ومن ثم القضاء عليه نهائيا ، بأكثر من الثلث .

واذا تبين فعلا ان هناك ما يدعوا الى تحديد اختيارات - وهو وضع قائم فعلا - فما هي تلك الاختيارات التي تعتبر أكثر مبشرة من غيرها ؟

سيختلف ذلك بطبيعة الحال في المجتمعات المختلفة ،
الآ أن هناك اختيـاران يستحقان اهتماما خاصا في الدول النامية .
احدهما هو التعليم الابتدائي وبصفة خاصة بالنسبة
للـفتيات ، والآخر هو الرعاية الصحية الأولية .

التعليم الابتدائي

ينخفض القيد في مرحلة الدراسة الابتدائية في العالم
النامي كثيرا عن هدف التعليم العالمي لكل من البنين
والبنات . وما يزيد هذه الصورة تفاقما معدلات التسرب من
الدراسة والتي كثيرا ما تتعدى نسبة ٥٠ % .

تبين الابحاث بوضوح ان العائد الاقتصادي من التعليم
الابتدائي بالنسبة للبنين عائد مرتفع . وهذا واقع غير
معتـرف به دائما . الا انني اريد ان اؤكـد على امر يقل الاعتراف به
أو تفهمه الى درجة أبعد ، وهذا الامر ينصب على الآثار المفيدة
للـغاية التي تترتب على تعليم الفتيات في مجال تخفيف
حدة الفقر .

فبكل بساطة لا تتمتع نساء المجتمعات النامية بفرص
عادلة للتعليم . ان عدد الأميات يزداد بسرعة تفوق زيادة عدد
الذكور الأميين . وان ثلثي عدد الأميين في العالم من النساء ،
ويتمتع الذكور بأفضلية الحصول على التعليم العام
والتربية المهنية .

ولعلّ السبب في هذه الظاهرة يتمثل في ان التصور
السائد للنساء يشوّه واقع مساهمتن الفعلية الكاملة الى
المجتمع . فالنساء تحظى باحترام شديد - كما ان المجتمع يشجعهن
على احترام أنفسهن - وذلك الى حد بعيد نتيجة لدورهن في
المجتمع كأمهات . ان مساهمتن ، على الرغم من انها مساهمة
جوهرية في عدد من المجتمعات النامية ، لا تجد في أغلب الاحوال
تفهما وتقديرا .

ففي واقع الأمر تقوم النساء في مجتمعات الكفاف بما نسبته ٥٠ ٪ على الأقل من الاعمال المتعلقة بالانتاج الزراعي ومعالجة ذلك الانتاج بالاضافة الى رعاية الاطفال وتدير الشؤون المنزلية .

لا جدال في ان الدراسة تزيد من احتمالات عبور الفتاة على عمل خارج منزلها . لقد اثبتت دراسة قارنت بين ٤٩ دولة ان مستوى تعليم الاناث في كل دولة له وقع هام بالنسبة لعدد الاناث السلاحي يتقاضين اجرا أو مرتبا .

كما ان توفير المزيد من فرص التعليم للاناث يعمل على تخفيض معدلات الاخصاب . ففي امريكا اللاتينية على سبيل المثال تدل الدراسات على ان الاناث السلاحي يستكملن مرحلة الدراسة الابتدائية في مناطق شديدة التباين كريدو جانيرو وريف شيلي وبوينس آيرس ينجبن في المتوسط اطفالا يقل عددهم بمعدل طفلين عن اخواتهن السلاحي لم يستكملن تلك المرحلة .

ان مستوى التعليم يبدو انه اثبت عوامل أوجه التنمية الاجتماعية ارتباطا بانخفاض معدلات الاخصاب . وما له دلالة ان اية زيادة في تعليم الاناث تؤدي الي حد ابعد الى تخفيض الاخصاب من اية زيادة مماثلة في تعليم الذكور . ومن المحتمل في المجتمعات التي تؤدي فيها سرعة نمو عدد السكان الى استنزاف الموارد ان تنكمش آخر الأمر الآثار المترتبة على الانفاق في تعليم وتدريب البنين الذي لا يصاحبه انفاق مطابق على الفتيات نتيجة لاستمرار ارتفاع معدل الاخصاب .

ان النساء يشكّلن احتمالات بخست قيمتها بدرجة خطيرة في العملية الانمائية ، واستمرار العمل بالاساليب الغير

منصفة التي تسند اليهنّ دورا تقليديا ضيقا لا ينكر عليهنّ وعلى المجتمع فوائد تلك الاحتمالات فحسب ، بل يعقّد بشكل خطير مشكلة تخفيف حدة الفقر .

الرعاية الصحية الأولية

وفي مجال قطاع الصحة ايضا تستطيع الجهود المركزة التي يتم الاعداد لها بدقة المساهمة بقدر ضخم الى برنامج شامل لمكافحة الفقر .

لقد تركز الانفاق على الرعاية الصحية في معظم الدول النامية على توفير انظمة غالية الثمن من الطب العلاجي لصفوة محدودة من سكان المدن بتوفير اطباء مهرة ومستشفيات فاخرة تخفق في توصيل خدماتها الى ٩٠ ٪ من السكان .

وتستطيع حتى بلدانا تعتبر فقيرة الى حد ما من النجاح في هذا المسعى . فنذ حوالي ٢٥ سنة قررت سريلانكا على سبيل المثال ان تدخل تحسينا على خدماتها الصحية الريفية . وكانت نتيجة تلك الجهود في مجال الرعاية الصحية مقترنة بالعمل في مجالي التعليم والتغذية ان انخفض معدل وفيات الرضع الى ٤٧ لكل الف خلال العقدين الماضيين مع زيادة الأجل المتوقع للحياة الى ٦٩ سنة وانخفاض مصاحب لمعدل المواليد الخام الى ٢٦ .

الا ان هناك دولا اخرى عديدة - ومنها دول تتمتع بدخل قومي للفرد يزداد كثيرا عما عليه في سريلانكا - قد انفقت نفس القدر أو ما يزيد على الرعاية الصحية ، الا انه باخفاقها في التركيز على انظمة مبسطة وبخسة التكاليف للرعاية الصحية الأولية قد جنت ثمارا أقل قيمة .

فتركيا مثلا تتميز باجمالي ناتج قومي للفرد بلغ ١٢٠٠ دولار عام ١٩٧٨ مقارنة بالرقم الخاص بسرى لانكا والبالغ ١٩٠ دولار، الا انها ركزت اهتمامها على توفير خدمات الرعاية الصحية التقليدية في المدن . واليوم يبلغ معدل وفيات الرضع ١١٨ لكل الف والأجل المتوقع للحياة ٦١ سنة ومعدل مواليد خام ٣٢، وهي كلها دون الارقام التي حققتها سري لانكا .

على الحكومات ان تبذل جهدا خاصا ، ضمن برامجها الخاصة بالطب الوقائي ، لتخفيض معدل وفيات الرضع والاطفال تخفيضا حادا . ان معدلات وفيات الرضع - أى الوفيات لكل الف خلال سنة - تزيد كثيرا عن ١٤٠ في افريقيا وتبلغ حوالي ١٢٠ في آسيا و ٦٠ في امريكا اللاتينية . اما المتوسط في البلدان المتقدمة فلا يتعدى حوالي ١٣ .

ما هو سبب ارتفاع هذه الارقام في الدول النامية ؟ يعود ذلك الى حد بعيد الى انخفاض مستوى التغذية وتخلّف حفظ الصحة العامة والاساليب والخدمات الصحية . على انه في الامكان تخفيض معدلات وفيات الرضع والاطفال بسرعة نسبية وذلك باتباع تركيب متكامل من السياسات الصحية والتعليمية والغذائية يعاد تنظيمها وتوجيهها . ان العائد المتمثل في انخفاض معدل الاخصاب والارتقاء بالحالة الصحية للاطفال وزيادة الانتاجية تستحق الجهد المبذول والتكاليف المنصرفة .

ان حقيقة الامر هو ان تعليما اساسيا مجملا للذكور والاناث - وعلى الأخص للاناث - مع برنامج دقيق التصميم للرعاية الصحية في الريف وفي المدن تعتبر استثمارات لا تستطيع اية دولة نامية ان تتحمل تكاليف تجاهلها .

ان العائد منها ضخم . وينطبق هذا الكلام ايضا على الاستثمار في الاحتمالات البشرية الدفينة المائلة

الكامنة في الفقراء الدقعاء . فحتى خلال فترات تقشّف - وفي الواقع خلال فترات التقشّف بصفة خاصة - لا بدّ من التعجيل بتلك الاستثمارات .

اريد ان انتقل الآن الى الدور الذى يستطيع البنك الدولي القيام به في الثمانينيات . وكى يمكن تحديد الخلفية اللازمة اسمحوا لى ان الخّص بسرعة النقاط الاساسية التي سبق ان خرجنا بها من المناقشة .

خامسا - دور البنك الدولي في الثمانينيات

لقد ارتفعت عجوزات الحساب الجارى للدول النامية المستوردة للبترول بشكل مهوّل . ان زيادة تلك العجوزات بمثابة صورة معكوسة لجزء من زيادة فوائض البلدان المصدرة للبترول . ان الهدف الأكبر الذى ينبغي ان تسعى اليه مساعي الوساطة العالمية لمعالجة هذه الفوائض التأكّد من ان نسبة وافية منها تتدفق عائدة الى تلك الدول النامية اما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .

ان المعونة التي ستحتاجها الدول النامية خلال الثمانينيات عملا على تخفيف عبء الفقر المطلق ولتيسير التغيرات الهيكلية لاقتصادياتها التي تتطلبها التغيرات في البيئة الخارجية - اكبر بكثير مما كان متوقعا قبل احداث الثمانية عشر شهرا الماضية .

فالدول النامية التي تقوم فعلا بتمويل ٩٠ ٪ من جهودها الانمائية الذاتية عليها الآن ان تحشد موارد اضافية هامة ، الا انه لا سبيل لها الى النجاح في تلك المهمة الضخمة بجهودها الذاتية وحدها . وذلك هو السبب الذى من اجله ينبغي اعادة دراسة جميع برامج المعونة الدولية السابق اعدادها بما في ذلك برامج البنك عملا على تحديد كيفية الاستجابة الى اكثر الاحتياجات الماسة للعالم النامي .

وهذه هي الزاوية التي ينبغي منها اعادة النظر في مستوى اقراض البنك الدولي في المستقبل وطبيعة سياساته العاملة . من الواضح ان البنك لا يستطيع ان يفعل كل شيء ، بل وليس عليه مجرد محاولة ذلك . الا انه ينبغي ألا يسمح له بأن يفشل في تحمّل مسؤولية الاساسية تجاه الدول النامية الاعضاء .

فلننظر لحظة الى الدور الذي قام به البنك خلال العقد المنصرم .

فخلال الاثني عشر شهرا الماضية قامت مجموعة البنك الدولي بزيادة مستوى مساعداتها المالية للعالم النامي بطريقة مذهلة (راجع الجدول ٦) .

على ان هدفنا خلال تلك السنوات لم يكن على اساس حجم عمليات البنك . فلم يكن غرضنا مجرد القيام بالشئ الكثير . بل اردنا ان نقوم بالمزيد مما قد يساهم الى أبعد حد الى الاستجابة الى احتياجات دولنا الاعضاء المتطورة .

وعلى ذلك فقد حدث تغير نوعي كبير خلال العقد الماضي في القروض التي يمنحها البنك وكذلك في سياسات البنك الانمائية . وقد نبع ذلك التغير من تفهم واقع انه ان كان على الفقراء الدقعاء ان ينتظروا تسرّب منافع النمو الاقتصادي الشامل حتى تصبح في متناولهم فان دخلهم ومصالحهم لن تتقدم الا بخطى السلحفاة وذلك ابطأ مما يمكن تحمّله .

واصبح من الواضح ان الدول النامية بحاجة الى تطوير سياسات وبرامج استثمارية لمساعدة فقراء مجتمعاتها كي يصبحوا اكثر انتاجية ولكفالة توزيع الخدمات عليهم بطريقة اكثر عدالة وانصافا .

الجدول (٦) - مجموعة البنك الدولي : الالتزامات المالية وصافي المبالغ المسحوبة
(بيليين الدولارات الامريكية)

المتوسط السنوى للفترة										خطة العمل (أ)
٦٨-٦٩	٧٣-٦٩	٧٨-٧٤	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	
										السنوات المالية
										القروض الجديدة
										البنك الدولي
٠٩	١٨	٤٩	٧٠	٧٦	٨٦	٩٦	١٠٧	١١٩	١٣٢	للاشياء والتعمير
										المؤسسة الدولية
٠٣	٠٨	١٦	٣٠	٣٨	٣٦	٤١	٤٧	٥٠	٥٣	للتنمية
										مؤسسة التمويل
—	٠١	٠٢	٠٤	٠٧	٠٦	٠٧	٠٨	٠٩	١١	الدولية
١٢	٢٧	٦٧	١٠٤	١٢١	١٢٨	١٤٤	١٦٢	١٧٨	١٩٦	المجموع بالسعر الجارى
										— بالاسعار الثابتة
٥٠	٦٨	٩٥	١١٢	١٢١	١١٩	١٢٦	١٣٣	١٣٨	١٤٣	لعام ١٩٨٠
										المسحوبات
										البنك الدولي
٥٠	٠٩	٢٢	٣٦	٤٤	٥٢	٦٣	٧٤	٨٣	٩٢	للاشياء والتعمير
										المؤسسة الدولية
٠٣	٠٣	١١	١٢	١٤	١٨	٢٢	٢٧	٣٥	٤١	للتنمية
										مؤسسة التمويل
—	٠١	٠٢	٠٢	٠٣	٠٣	٠٥	٠٧	٠٨	٠٩	الدولية
٠٨	١٣	٣٥	٥٠	٦١	٧٣	٩٠	١٠٨	١٢٦	١٤٢	المجموع بالسعر الجارى
										— بالاسعار الثابتة
٣١	٣٥	٥٣	٥٥	٦١	٦٧	٧٦	٨٦	٩٤	٩٩	لعام ١٩٨٠

(أ) ان برنامج العمل يتوقف على استعراض سنوى من جانب المديرين التنفيذيين ، وهو مبني على افتراض استكمال الاجراءات التشريعية بشأن الزيادة العامة في رأس المال وعملية اعادة التمويل السادسة للمؤسسة الدولية للتنمية حسب الجدول الموضوع لها .

وقد قام البنك خلال السبعينيات ببذل جهد اكيد لمساعدة دوله الاعضاء على تطوير مثل تلك السياسات وتمويل وتنفيذ مثل تلك المشروعات . وقد كرس البنك لهذه المهمة نسبة كبيرة من موارده الذهنية ونصيبا متزايدا من برنامج الاقراض الموسع . بلغت هذه القروض خلال فترة السنوات المالية ١٩٦٤ - ١٩٦٨ مبلغ مليون دولارا سنويا ، وكانت تمثل اقل من ٥ ٪ من اجمالي الاقراض . وبحلول السنة المالية ١٩٨٠ زادت قيمتها حتى اصبحت ٣٥٦٥ مليون دولارا مما يمثل ٣٠ ٪ من مجموع القروض . وقد اعتمد البنك خلال تلك السنة وحدها مشروعات زراعية واخرى للتنمية الريفية عملا على زيادة الانتاجية ، وبالتالي زيادة دخل ٢٩ مليون نسمة منهم ١٨ مليون من أشد سكان العالم فقرا مع زيادة انتاج المواد الغذائية بما حجمه ٦ مليون طن سنويا .

وبطبيعة الحال مازالت الطرق الرئيسية والقوة الكهربائية وغيرها من الهياكل الاساسية التقليدية امورا حيوية بالنسبة للتنمية ، فهي تعتبر جوهرية بالنسبة لتدعيم أسس النمو وزيادة فرص العمل مع تحسين مستوى دخل جميع افراد المجتمع . وبينما عمل البنك على تخفيض نسبة قروضه الى تلك القطاعات ، الا انه زاد جوهريا من الحجم المطلق للاقراض . فقد تصاعد اقراض البنك لتمويل الهياكل الاساسية التقليدية من متوسط ٧٠٠ مليون دولارا سنويا في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ الى ٤٤٠٠ مليون دولارا عام ١٩٨٠ ، وبالنسبة لمشروعات الانتاج التقليدية من ٣٥٠ مليون دولارا الى ٣٥٠٠ مليون دولارا .

ولم يستطع البنك الوفاء بمتطلبات اعضائه الانمائية الجديدة دون اغفال الاحتياجات التقليدية سوى عن طريق رفع المستوى الشامل للاقراض .

وهذا دون شك هو السبيل الذى ينبغى اتباعه في المستقبل . فلا بد ان يظل البنك في وضع يمكّنه من الاستجابة الى الاحتياجات الجديدة التي بدأت فعلا تخرج الى حيز الوجود . وليس هناك ادنى شك في ان البنك سيطلب منه المرة تلو الاخرى ان يساهم الى الرفاء بمتطلبات لسنا بعد في وضع يمكننا من التكهن بها . وعلى البنك ان يقوم بتلك المهمة دون الاخلال بالبرامج الاخرى التي تعتمد في تنفيذها الدول النامية على معونته .

هل البنك حاليا في وضع يمكّنه من ذلك ؟

لقد افدتكم في تقريرى العام الماضي باننا نوالي التقدم في وضع اساس للمزيد من التوسع في برنامج البنك الدولي الاقراضى في الثمانينيات . والآن دعوني الخّص لكم الخطوات التي تم اتخاذها خلال السنة الماضية وتوضيح ما نحن بصددّه الآن .

لقد أقرّ مجلس المحافظين زيادة عامة لرأس مال البنك المصرّح من ٤٥ بليون الى ٨٥ بليون دولار في يناير / كانون ثانى عام ١٩٨٠ . وستحتاج بعض الدول ، ومنها الولايات المتحدة الى موافقة السلطات التشريعية قبل ان تتمكن من الاكتتاب في الاسهم الاضافية .

كما تمت مفاوضات عملية اعادة التمويل السادسة للمؤسسة الدولية للتنمية بنجاح في شهر ديسمبر / كانون اول الماضي ، واعتمد المحافظون اسس عملية اعادة التنمية في مارس / آذار ١٩٨٠ . الا ان العملية لم تدخل بعد الى حيز التنفيذ اذ ان عددا من الدول ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، لم تتمكن من استكمال الاجراءات التشريعية اللازمة . وقد وافقت بعض الدول المانحة الاخرى على التقدم بمساهمات طوعية للحيلولة

دون قيام فجوة متسعة خلال تنفيذ برنامج اقراض المؤسسة .
على انني أود انؤكد على اهمية قيام جميع الحكومات باتخاذ
الاجراءات المبكرة التي تضمن نفاذ عملية التمويل السادسة وان
أوجه النظر الى ما سيقع على أشد دول العالم فقرا من تضرر
نتيجة لاستمرار التأخر وحالة عدم التيقن .

وعلى اية حال فلنفترض ان جميع الاجراءات التشريعية
اللازمة للزيادة العامة لرأس المال وعملية التمويل السادسة
للمؤسسة الدولية للتنمية ستنتهي في وقت مبكر .

هل يستطيع آنذاك برنامج القروض المعروض في الجدول (٦) ،
والمفروض ان تدعمه زيادة رأس المال وعملية اعادة التمويل ، من
الوفاء بالدور الذي على البنك الدولي القيام به في
الثمانينيات لمعاونة دوله الاعضاء ؟ هل يمكن ذلك البنك من
الاستجابة الى متطلبات تلك الدول ولوبالصفة المحدودة
التي كنا نتوخاها عند اعداد البرنامج ؟

ان الاجابة على ذلك دون شك هي بالنفي .

فبرنامج الاقراض للسنوات المالية ١٩٨١ - ١٩٨٥ يمثل
تقييم البنك لمستقبل متطلبات الدول النامية المالية
كما تصورهاها في اوائل عام ١٩٧٧ عند اعداد البرنامج . وكنا
نعتقد على ضوء ذلك التقييم ان مستوى الاقراض المخطط له في
حينه سيمكن البنك من زيادة التزاماته الجديدة بالقيمة
الحقيقية بواقع ٥ ٪ سنويا ، وان هذا النمو المتوقع سيسمح للبنك
بان يوفر مساهمة وافية الى اسبقيات احتياجات دوله
الاعضاء الانمائية .

ان هذا التقييم لم يعد مقبولا . فقد طرأت اربعة احداث
دحضت الافتراضات التي قام على اساسها ذلك التقييم .

لقد ادى معدل تضخم جامح وغير متوقع بالمرة الى تخفيض القيمة الحقيقية للالتزامات التي سمحت بها الزيادة العامة لرأس المال واتفاقية اعادة التمويل السادسة لمؤسسة التنمية الدولية . فعندما قام البنك باعداد البرنامج عام ١٩٧٧ افترض معدل تضخم عالمي بواقع ٧.٥ ٪ بالنسبة للسنة المالية ١٩٧٩ . الا ان المعدل قد بلغ في واقع الامر ١٣.٣ ٪ . والآن فاننا نتوقع ان يتراجع معدل التضخم في السنوات القادمة بسرعة تقل عما كان في الحسبان ، ونتيجة لذلك ستتراجع القيمة الحقيقية لبرنامج الاقراض المعد للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ الى ما يقل عما كان متوقعا بنسبة ١٠.٥ ٪ . وهذا يعني خسارة تبلغ ما يزيد عن ٦.٥ بليون دولار على اساس سعر الدولار اليوم .

وبالاضافة الى ذلك فقد زادت متطلبات الدول النامية الاعضاء لمعونة البنك نتيجة لثلاثة اسباب اخرى :

● أولا ، وكما اكّدت عليه آنفا ، فان الزيادة الحادة في اسعار البترول قد رفعت من تكاليف واردات الدول النامية ، بينما ادى الانكماش في البلدان الصناعية الى ضغط وارداتها من تلك الدول التي عليها الآن ان تستجيب لتلك الظروف بتنفيذ التكييفات واسعة المدى التي سبق بحثها ، على ان يتم التنفيذ دون تخفيض معدلات نموها الى مستويات غير مقبولة على الاطلاق خلال الفترة الانتقالية .

● ثانيا ، وكاحدى خطوات تلك العملية ، على الدول النامية ان تزيد كثيرا من استثماراتها في تنمية الطاقة وذلك لمصلحتها ومصلحة المجتمع العالمي .

● وثالثا ، فقد ادى التغير في تمثيل الصين الى زيادة تقدر بنسبة ٤.٥ ٪ في عدد الذين يحتاجون دون ادنى

شك الى قروض من البنك الدولي ، والذين يرغبون فيها
واصبحوا الآن يستحقونها .

واسمحوا لي ان اناقش باختصار الآثار التي ستترتب
على البنك بالنسبة لكل من تلك النقاط الثلاثة .

فبالنسبة اولا للتمويل المطلوب لسد عجز الحساب الجارى
الذى اصبح اكبر بكثير مما كان متوقعا :

دعوني ان أعرض النقاط الرئيسية للحجة التي سبق
التقدم بها .

لقد زادت تكاليف استيراد الدول النامية بحوالي
٣٥ بليون دولار مقارنة بتكاليف ١٩٧٨ . وحتى لو تمكنت
البلدان الصناعية من مقاومة الضغوط الحمائية المحلية ،
وهذا واجب عليها ، فان استمرار مشاكلها بالنسبة للانكماش
وبطء النمو قد اديا فعلا الآن الى الحد من الاحتمالات المتاحة للدول
النامية للتصدير .

وليست المشكلة في ان تجد الدول النامية نفسها مثقلة
بعجزات لا تستطيع تمويلها . ان العجزات التي لا يمكن
تمويلها ستتلاشى ، الا انها لو تلاشت لعدم امكانية العثور
على التمويل الكافي فذلك سيؤدى الى توجيه ضربة خطيرة
الى برامجها الانمائية .

ولو حدث ذلك فلا يمكن وقاية باقي انحاء العالم من الضغوط
الانكماشية التي سيولدها ذلك الانهيار . وعلى ذلك
فتتطلب حتى أضيق المصالح الذاتية للبلدان
الصناعية سد هذه الاحتياجات التمويلية الحيوية .

ولا يعتبر التمويل الكافي للواردات كبديل للتكليف الهيكلي للظروف الخارجية الجديدة بل انه شرط مسبق لذلك التكيف اذ انه يسمح للدول النامية من ان تطوع انتاجها واستثماراتها التجارية وانماط ادخارها بطريقة معقولة لمطالباتها الجديدة . فبدون تمويل واف لوارداتها ستجد الدول النامية نفسها مرغمة على تبني سياسات « ترقية » كفرض قيود شاملة على الاستيراد او الحد من برامج الاستثمارات العامة ، وهي اجراءات لا تخدم في الأمد البعيد مصلحة أحد .

ثم انه لا يمكن اعتبار تمويل التكيف الهيكلي كبديل لتمويل الاحتياجات الانمائية الاخرى . ان حجم الاستثمارات الاخرى اللازمة لفرض ولو ادنى وقع مقبول على الفقر المطلق لم يتضاءل . ان ضرورة التعجيل برفع انتاجية الفقراء وتوفر السبل العادلة لحصولهم على الخدمات العامة الاساسية التي هم بمسيس الحاجة اليها وتكاليف ذلك ما زالت قائمة ومرتفعة .

أليس على البنك ، والحال كذلك ، ان يتحمل جزءا من اعباء تمويل التكيف الهيكلي للدول النامية الاعضاء ؟ فقبول البنك لذلك لا يمكن اعتباره ابدا كبديل لأجهزة الاسواق الخاصة القائمة بمهمة اعادة استيعاب الفوائض . على العكس من ذلك ، فان هذا الاجراء يساعد على تدعيم التدفقات الخاصة ، كما ان مساندة البنك عن كذب لعملية التكيف تعمل على رفع قدر جدارة المستفيدين بالائتمان .

وليس من شأن هذا ان يؤدي الى احوال البنك محل الاجراءات المناسبة من جانب صندوق النقد الدولي ، بل عوضا عن ذلك سيعمل على استكمال تلك الاجراءات عن طريق توجيه موارده وخبرته نحو الأوجه طويلة الأجل الخاصة بالتكيف الهيكلي .

لقد قام البنك بادخال نظام منح القروض للتكييف الهيكلي منذ عدة اشهر عملا على سد تلك الاحتياجات ، وقد خطط بصفة مبدئية لتخصيص ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ مليون دولار لهذا الغرض في السنة المالية الحالية . وقد تبلغ مثل تلك القروض في السنتين الماليتين ١٩٨٢ و ١٩٨٣ حوالي ١٥٠٠ مليون دولار ، وقد تزيد عن ذلك في السنوات التالية .

ولا بد في الوقت الحالي من مواءمة تلك القروض الخاصة بالتكييف الهيكلي داخل نطاق برنامج الاقراض السابق اعداده ، الا انه من الواضح ان هذه الاحتياجات المتوقعة اضافات جديدة للمتطلبات التي تعرف عليها البنك عام ١٩٧٧ والتي أعد البرنامج الحالي للاقراض على اساسها . وعلى ذلك فلا بد للبنك من ان يوسع مجال البرنامج الحالي للاستجابة لهذه المستلزمات . فاذا ما فشل في ذلك فانه بكل بساطة لن يساهم في حل مشكلة الوساطة العالمية .

ودعوني الآن انتقل الى النقطة الثانية وهي الخاصة بالتمويل اللازم لتطوير وتنمية الطاقة .

ان ارتفاع اسعار الطاقة تقف كتحديات ، وفي نفس الوقت كفرص طويلة الأجل للدول النامية المستوردة للبترول تتعدى الوقع المباشر على تكاليف الاستيراد . ومن الواضح ان هناك حاجة لجهود مكثفة ومعالجة للاستكشاف والانتاج تفوق في حجمها تلك التي تم التخطيط لها عندما قلت تكاليف الطاقة بنسبة ٥٠ ٪ عن تكاليفها اليوم . ان ذلك لأمر سيتطلب المزيد من الموارد .

وتدل دراساتنا على انه ببلوغ المستويات الجديدة للاسعار تتوفر الآن فرص استثمار مربحة في تلك الدول النامية تكفي لانتاج طاقة تعادل ثلاثة ملايين برميلا من البترول

يوميًا - أي ١٥٠ مليون طن سنويًا - بحلول عام ١٩٩٠ . ان هذا بدون شك سيعود بالفائدة على جميع الدول المنتجة والمستهلكة ، إلا ان هذه الفرص ستتطلب استثمارات كبيرة خلال السنوات الخمس القادمة .

ستبلغ المتطلبات الاستثمارية لتنمية الطاقة في الدول النامية المستوردة للبترول خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حوالي ١٨٥ مليون دولار بأسعار الدولار الثابتة لعام ١٩٨٠ مقابل ٨٠ بليون دولار تم تخصيصها الى الاستثمارات في مجال الطاقة في تلك الدول خلال السنوات الخمس الماضية . ان اغلبية تلك الاحتياجات سيتم تمويلها من مدخرات تلك الدول نفسها ومن مصادر خارجية غير البنك .

على انه ينبغي على البنك ان يمد مساعداته وذلك بتوسيع مجال برنامجه لتنمية الطاقة السابق اعداده ، وذلك عملا على القيام كعامل مساعد للموارد الاخرى وخاصة تلك التي تساهم بها المصادر الخاصة ، وكذلك لتمويل الاحتياجات التي لا يحتمل ان تتوفر لها تلك الموارد . وعملا على المساعدة في اداء ذلك الدور الحيوى فاننا نقدر حاليا ان على البنك ان يقوم باقراض ما قيمته ١٢ بليون دولار تضاف الى مبلغ ١٣ بليون دولار التي خصصت للتنمية في مجال الطاقة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

واخيرا اسمحوا لي ان انتقل الى موضوع الصين .

لقد ادى التغير في تمثيل الصين في البنك الى اضافة حوالي بليون فردا الى عدد المطالبين بحقوق في موارد البنك . ان تلك المطالبات لا تقل اقحاما عن غيرها وليست احتياجات اصحابها بأقل عجلة عن غيرهم من دول البنك الاعضاء الآخرين . ان ترجمة هذه الاحتياجات الى مشروعات محددة المعالم

بالنسبة للبنك سيتطلب بعض الوقت ، إلا أنه متى تمت تلك العملية فن الواضح انها ستتكلف عدة بلايين من الدولارات سنويا .

ان كان لنا ان ندرج تلك المتطلبات ضمن البرنامج الاقتراضي السابق اعداده فان ذلك يعني اننا سنضطر الى تخفيض مساعداتنا الى غير الصين من الدول الاعضاء تخفيضا حادًا ، مما يصيب برامجها الانمائية بالاضطراب ، وهذا شيء لا نستطيعه بالمرّة . وعلى ذلك فن الواضح ان هناك حاجة الى التوسع في مجال برنامجنا الاقتراضي .

ان الاستنتاج الذى لا مفر منه من هذه الاعتبارات المختلفة هو ان مجموعة البنك الدولي لا بد وان تعبئ موارد اضافية هامة ان كان لها ان تعاون دولها النامية الأعضاء بطريقة فعالة خلال سنوات الثمانينيات الحرجة . وعليها ان تقوم بتنفيذ ذلك باسلوب يراعى الى أبعد حد القيود المالية الراهنة التي تواجه حكومات الدول النامية .

والمطلوب الآن هو التوصل الى اتفاق عام على الهدف التالي :

على البنك ان :

● يتوسع في برنامج الاقتراضي كي يستطيع التعويض عن مستويات التضخم التي بلغت حدًا أبعد مما كان متوقعا .

● تمويل التكييف الهيكلي على ألا يكون ذلك على حساب الحد من التمويل الانمائي الذى سبق التخطيط له لصالح الدول النامية المستوردة للبترول .

● المساعدة في تمويل برنامج موسّع لتطوير وتنمية الطاقة على ألا يكون ذلك على حساب غير تلك الفئات من المعونة لبرامج أخرى متماثلة في حيويتها .

● الاستجابة الى مستلزمات الصين الانمائية على ألا يكون ذلك على حساب غيرها من المقترضين .

فلو اتفقنا على هذا الهدف - واعتقد ان هذا بوسعنا - لأصبحت مهمتنا ان نتوصل الى سبيل تمويل التوسع في الاقراض دون فرض اعباء على موازنات حكومات دولنا الأعضاء تزيد عن امكانياتها .

هناك بعض الاتجاهات التي يمكن اتباعها تيسيرا لهذه المهمة التي تبدو وكأنها من المستحيلات ، الا انها جديرة بالبحث . فلأشير اليها باختصار .

ان البنك الدولي للانشاء والتعمير يوجّه طلبات الاداء على موازنات حكومات الدول الاعضاء عن طريق مستحقات المساهمات الرأسمالية . وتلك الموازنات عادة ما تكون ضيقة ، وعلى ذلك تعتبر رؤوس المال الذاتية التي تموّلها تلك الموازنات من الموارد الشحيحة . ومن ناحية اخرى فوارد القروض متوفرة بل ووفيرة في الاسواق المالية العالمية .

ان القضية التي تواجه البنك الآن هي احتمالات استغلالنا الأمثل لتلك الموارد الشحيحة أى رؤوس الاموال الذاتية ، لتعبئة غيرها من الموارد الوفيرة . والسؤال الآن هو: هل في امكاننا ان نزيد من اقتراضنا من الاسواق المالية الخاصة دون ان نفرض اعباء اضافية على الموارد الشحيحة التي تمتلكها حكومات دولنا الاعضاء ؟

لقد استطاع البنك الدولي خلال حياته ان يزيد من قيمة استغلاله لقاعدته الرأسمالية .

فعلى سبيل المثال ، استنتج البنك منذ عشرين سنة انه لم يعدوا ان يبادر باستخدام القوة المالية الكاملة لتلك القاعدة لكفالة اقتراضاته . وفي ذلك الحين ، أى عام ١٩٦٠ ، بلغ رأس مال البنك واجب الاداء وقدره ١٧ر٣ بليون دولار- وكانت اساسا عبارة عن ضمانات الحكومات الاعضاء لاقتراض البنك- مضافا اليها رأس المال المدفوع والاحتياطي ، أى قاعدة رأسمالية بواقع ١٩ر٨ بليون دولار ، دعمت اقتراضات لم يتعدى مبلغها ٢ر١ بليون دولار وقروض بواقع ٢ر٨ بليون دولار . وعملا على زيادة فاعلية استغلال رأس المال المدفوع قام البنك عام ١٩٦٠ بمضاعفة رأس المال واجب الاداء دون زيادة حجم رأس المال المدفوع . على انه حتى بحلول عام ١٩٧٠ عندما زاد رأس المال المدفوع والاحتياطي الى ٣ر٩ بليون دولار وبلغ رأس المال واجب الاداء ٢٠ر٨ بليون دولار لم يتعدى اجمالي الاقتراض ٤ر٦ بليون دولار ولم تزد القروض عن ٦ر٠ بليون دولار . وكنا آنذاك مؤسسة تنقسم بقصور في طاقتها الاكتسابية الكامنة .

وقد بدأ البنك خلال السبعينيات باستغلال قاعدته الرأسمالية لتعبئة مبالغ اكثر من الموارد المقرضة لاستثمارها في الدول النامية الاعضاء . لقد ازدادت الاقتراضات والديون القائمة حتى بلغت ٣٠ بليون و ٢٧ بليون دولارا على التوالي في نهاية السنة المالية ١٩٨٠ . وخلال تلك المدة ارتفع رأس مال البنك المدفوع والاحتياطي ليصل الى ٧ بليون دولار- نصفه من الدخل المحتجز- كما ارتفع رأس المال واجب الاداء الى ٢٦ بليون دولار . ويضاف الى ذلك ان المحافظون الذين قرروا تخفيض النسبة المدفوعة من المساهمة فى رأس المال عام ١٩٦٠ من ٢٠ % الى ١٠ % قاموا الآن بتخفيض النسبة المدفوعة من الزيادة العامة الجديدة لرأس المال من ١٠ % الى ٧ر٥ % .

وعند استكمال الزيادة العامة الجديدة لرأس المال سيتوفر للبنك اجمالي رأس مال مساهم به يبلغ ٨٥ بليون دولار . وفي ذلك الوقت سيكون قد تم دفع ما قيمته ٧٥ بليون دولار سيزيد من حجم الاحتياطي والدخل المحتجز التي تبلغ اليوم حوالي ٣٤ بليون دولار وما زالت تتزايد بسرعة . وهذا يعني انه لو تمت الاستفادة الكاملة من السلطة المخولة بموجب الزيادة العامة لرأس المال فيستطيع رأس مال البنك المدفوع والاحتياطي تمويل حوالي ١٥ ٪ من القروض القائمة . فاذا تم ضم رأس المال واجب الاداء اذا أصبح كل دولار من قيمة القروض القائمة مدعما بدولار مقابل في رأس المال أو الاحتياطي .

ان هذه النسب تخالف الاساليب النمطية التي تمارسها المصارف التجارية الكبيرة حيث تصل نسبة رأس المال الى القروض الى اقل من ٦ ٪ ومع ذلك لم يحقق أى مصرف منها جميعا ما سجله البنك الدولي للانشاء والتعمير من تاريخ بالنسبة للتسديد . ولا يوجد منها ما يعتمد على مصادر للموارد بنفس الآجال الطويلة التي يتمتع بها البنك أو بمثل ما له من سيولة متوفرة .

على البنك الدولي اذا ان يستمر في تحسين الكفاءة التي يمارسها في الاستفادة من قاعدته الاساسية الراسخة والمضمونة بشكل فريد . على البنك ان يبدأ بالاعتماد على القوة المثبتة لحافطة ديونة ، وهي قوة تعكس سياسات الاقراض الحصيفة التي اتبعتها لمدة تزيد عن ثلاثين عاما . ان هذا الأمر حتمي ان كان للبنك ان يعمل على التوسع في وفائه باحتياجات الدول النامية دون فرض اعباء اضافية على موازنات الحكومات الاخرى في وقت تزداد فيه المتطلبات المحلية في العديد منها زيادة خاصة .

ان السؤال الآن هو كيف يمكن تحقيق ذلك ، وفي نفس

الوقت صيانة قوة بنيان البنك المالي واصالته ؟ هناك ثلاث خطوات على الأقل يمكن بحشها .

قد يجوز تعديل العلاقة التي تربط ما بين ديون البنك — وبالتالي مديونيته القائمة — وقاعدة رأس المال .

نصت بنود الاتفاقية — والتي تمت صياغتها منذ اكثر من ٣٥ عاما تحت ظروف مالية تختلف الى أبعد حد عما هي عليه اليوم — على عدم تعدى اجمالي القروض المسحوبة والقائمة بمجموع رأس مال البنك والاحتياطي .

ومن الأسئلة التي وجهت الى البنك من جانب لجنة براندت ورجال مصارف الاستثمار وغيرهم من خبراء الشؤون المالية : هل يعتبر منطقيا من الناحية المالية في الظروف الحالية ، مقارنة بالظروف التي كانت قائمة منذ عام ١٩٤٤ ، ان تحدّد اية زيادة بزيادة متساوية في رأس ماله ؟

هنا قد تبدو الاجابة المبدئية وكأنها تقول بأن نسبة ١ : ١ التي تحددت في بريتون وودز في الشهور الاخيرة من الحرب العالمية الثانية لم تعد في حقيقة الأمر ذات شأن بالنسبة لمركز البنك المالي والاضاع الاقتصادية للدول الاعضاء والنتيجة اصبحت حدوث قصور لا داعي له في استخدام قاعدة رأس مال البنك .

انه لمن الواضح بمكان انه لا ينبغي تأويل أى اجراء يتخذ لتعديل تلك النسبة على انه بديل لاستكمال الزيادة العامة لرأس المال ، بل على العكس ، لابد من اعتباره خطوة اضافية وضرورية . لقد تم الاتفاق على الزيادة العامة لرأس المال قبل وقوع الاحداث الاخيرة التي اذت الآن الى الزيادة الكبيرة في احتياجات الدول النامية الاعضاء . ان تعديل النسبة يسمح للبنك بالاستجابة الى هذه المتطلبات الجديدة وذلك يرفع درجة فاعلية استخدام الزيادة لقاعدة رأس المال التي تم اعتمادها فعلا .

وثاني الاحتمالات هو تنظيم مؤسسة منتسبة خاصة بالطاقة يتم تمويلها على انفصال .

وكما اشرت آنفا فالحاجة الى تنمية موارد جديدة للطاقة والاحتمالات المتاحة لذلك تقف كتحد هائل ، كما تمثل فرصة كبرى امام الدول النامية والمجتمع الدولي بأكمله . وعملا على رد ذلك التحدى واستغلال تلك الفرصة المتاحة فقد تبين على الصعيد الدولي الآن اتفاق عام في الرأى تمثل في أوضح صوره في القرارات التي تم اتخاذها في مؤتمر القمة الاقتصادي الذى عقد اخيرا في مدينة البندقية وكذلك في اجتماعات وزراء منظمة البلدان المصدرة للبترول والتي جاء فيها انه ينبغي اتخاذ خطوات لمساعدة الدول النامية على تطوير وتنمية مواردها من الطاقة . ومن زاوية اكثر تحديدا فقد طلب من البنك الدولي بحث امكانية انشاء هيئة منتسبة للطاقة للمساهمة في هذا المجهود . ان هيئة من هذا القبيل قد تمثل مصدرا مباشرا للتمويل وفي نفس الوقت تقوم بمهمة عامل مساعد بالنسبة لتعبئة الموارد العامة والخاصة الاخرى .

ويمكن توفير رأس المال الذاتى لمثل تلك المؤسسة من ارباح البنك الدولي للانشاء والتعمير ومن مساهمات عدد من الدول الاعضاء وليس بالضرورة جميعها ولا بنفس نسب مساهماتها الى رأس مال البنك . ويمكن استخدام القاعدة الرأسمالية هذه لتدعيم الاقتراض والقروض التي قد تبلغ في آخر الأمر ضعف الموارد الرأسمالية الشحيحة .

وهناك اتجاه ثالث الا وهو اعادة رفع سلطة البنك في الاقتراض كما حدث عام ١٩٦٠ وذلك بزيادة رأس المال المكتتب دون الحاجة الى اية مساهمات مدفوعة اضافية .

ان أى واحدة من تلك الاجراءات أو تركيب يجمع بينها يسمح

للبنك بأن يزيد من مجال استجابة للاحتياجات الملحة للدول النامية الأعضاء لم تكن متوقعة عند اثارة موضوع الزيادة العامة لرأس المال . ومن شأن تنوع الوسائل المتوفرة لاعداد البنك كي يصبح أكثر استجابة ان تشجع اولئك الذين يعتقدون معي ان مناخ الصعوبات المالية السائد في الدول النامية ينبغي ألا يقف عائقا لأي اجراءات ضرورية .

نظرا للحاجة الماسة الى توسيع مجال برنامج البنك للاقراض للسنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٨٦ فعلى ان نبحث ، خلال الفترة التي تتم فيها دراسة تلك الاجراءات ، في أمر السحب المسبق على نسبة من القروض المخطط لها لسنوات تالية وتقديمها الى أمد اقرب ، وهذه الطريقة نستطيع زيادة قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير خلال السنوات الحرجة الخمس القادمة بما يبلغ مجموعه ١٠ بليون دولار .

ان تنفيذ هذه المقترحات المختلفة يسمح للبنك الدولي للانشاء والتعمير بتوسيع مجال برنامجه للاقتراض . ألا انها لن تعمل وحدها على مساعدة أشد الدول اعضاء البنك فقرا والتي تحتاج الى تمويل يتسم بشروط غاية في التيسير بآجال سداد طويلة جدا . وكما بيّنت فان متطلبات تلك الدول المحدودة الدخل قد زادت كثيرا ألا ان العملية السادسة لاعادة تمويل المؤسسة الدولية للتنمية ، على ما اتّسمت به من سخاء ، ستعجز الى حد بعيد عن الوفاء بها .

وبنفس الداعي الى التوصل الى وسيلة تمكّنا من التوسع في استغلال القاعدة الرأسمالية للبنك الدولي للانشاء والتعمير علينا أيضا ان نزيد من الطاقة الاكتسابية لموارد المؤسسة الشحيحة . ان الجدارة بالائتمان لعدد من الدول الاعضاء استفادت في الماضي من قروض المؤسسة قد تحسنت بدرجة ملحوظة . ويبدو ذلك بصفة خاصة في حالة

دول مصدرة للبترول مثل اندونيسيا ومصر . الا ان هناك عدد آخر قد تحسنت امكانياتها على خدمة المديونية بشروط وسطية .

قد تستطيع بعض تلك البلدان ان تتحول في المستقبل الى قروض من البنك الدولي للانشاء والتعمير فقط ، أو الى تركيب يجمع بين قروض من البنك والمؤسسة بشروط أقل تيسيرا عما كان لزاما فيا مضى . ان هذا التطور يسمح بزيادة قروض المؤسسة الى تلك الدول التي زادت احتياجاتها المالية ، الآ انها لم تبلغ بعد درجة الجدارة الائتمانية التي تؤهلها للحصول على قروض من البنك الدولي للانشاء والتعمير .

انه لمن الغني عن البيان ان العمل على اتاحة المزيد من موارد المؤسسة الى أشد البلدان فقرا بتحويل اقتراض عدد من الدول من المؤسسة الى البنك لن يصبح ممكنا إلا اذا تمكن البنك نفسه من الاستجابة الى تلك المطالبات الاضافية على موارد . وهنا يبدو انه لا داعي لاضافة القول بان الاستجابة الوافية حقا لاحتياجات أشد البلدان فقرا تتطلب بدورها موارد اضافية لعله يمكن تعبئتها ببعض الوسائل الجديدة كالتي اقترحتها لجنة براندت .

لقد ركزت خلال هذه المناقشة عن دور البنك في الثمانينيات على ناحية واحدة فقط من أعماله وهي تلك الخاصة بمنح القروض للدول النامية وكيفية تمويل تلك القروض . الا انه ينبغي ان يحظى ذلك الأمر في الأمد القصير باهتمامنا بالدرجة الاولى . اما في الأمد الأطول ، فكما أكد عليه المديرون التنفيذيون والسادة الوزراء من الدول النامية في الشهور الاخيرة فان معونات البنك الغير المالية هي التي تعتبر ذات قيمة أكبر ولوم من المساعدات المالية على الرغم من عدم امكانية الاستغناء عن هذه الاخيرة .

لقد تمّ خلال السبعينيات توجيه استثمارات البنك السياسية ومعوناته الفنية الى المهدفين المزدوجين ، ألا وهما : التعجيل بالنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر المطلق . وينبغي ان يبقى هذان الهدفان نصب أعيننا خلال الثمانينيات . الا ان البيئة التي ستم فيها متابعة المهدفين ستكون من الاختلاف والصعوبة بما يتطلب تحويلا هاما في التركيز داخل البنك .

● سيحتل النمو السكاني ، على الرغم من انه بدأ يفقد سرعته ، معظم الدول النامية بأعباء متزايدة .

● سيؤدي نمو القوى العاملة بمعدلات متفجرة تمثل مستويات النمو السكاني في الماضي الى تعليق أهمية قصوى على خلق فرص للعمل .

● ستحتل الهجرة من الريف اعباء على المناطق الحضرية والتي اصبحت أكبر من معظم تلك الموجودة في البلدان المتقدمة .

● سيطلب التغلب على سوء التغذية الواسع الانتشار زيادة جوهريّة في انتاج الغذاء من الهيكتر الواحد ، اذ ان فرص استزراع الارض في الدول النامية قد تناقص بشكل حاد .

● سيتطلب اهتزاز موازين المدفوعات الخارجية التعجيل بعمليات التصنيع والتوسع في التصدير في مواجهة تباطؤ نمو التجارة العالمية وزيادة التيارات الحمائية .

انه لمن الامور المروعة ان يتأمل المرؤ ليجد انه بالرغم مما تم احرازه من تقدم في الربع القرن الاخير وما هو متوقع من مسيرة الى الامام في العقدين القادمين ، ستمر الايام وما زال ٦٠٠ مليون من جنس البشر في الدول النامية يعيشون في ظروف من الفقر المطلق .

من الواضح انه مطلوب من البنك بأن يبذل قصارى جهوده
الذهنية والفنية خلال الثمانينيات - بالاضافة الى
مايستطيع تقديمه من مساهمات مالية - ان كان عليه ان يعاون
الدول النامية بفاعلية على مواجهة ومعالجة مشاكلها الاجتماعية
والاقتصادية الاساسية .

ولأنتقل الآن الى تلخيص واستنتاج النقاط الحيوية
التي اوردها هذا الصباح .

سادسا - الخلاصة والاستنتاجات

لقد اصبحت الاوضاع الاقتصادية العالمية اكثر صعوبة
يمكن خلال الثمانية عشر شهرا الماضية ، وتبدو الآن احتمالات
النمو بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول أقل تبشيرا
بالخير خلال عقد الثمانينيات .

ان الزيادة الحادة الجديدة في اسعار البترول قد عملت على
اكثر من مضاعفة كلفة استيراد الطاقة بالنسبة لتلك
الدول بينما سيؤدي استمرار الانكماش الاقتصادي في البلدان
الصناعية الى الحد بدرجة خطيرة من طلبها على صادرات الدول
النامية .

ونتيجة لذلك كله فقد ازدادت عبوزات الحساب الجارى للدول
النامية بسرعة وباتت نسبتها ما يبلغ متوسطه ٤ ٪ من اجمالي
ناتجها القومي - وأكثر من ذلك بكثير بالنسبة للعديد من
تلك الدول . وعلى الرغم من انها قد تتمكن من تمويل تلك
المعوزات في الأمد القريب بزيادة مقترضاها الخارجية إلا ان
اعباء تصاعد مديونياتها ستبلغ حجما لا يمكن تحمله في الأمد
الأطول . ان ما هو مطلوب الآن هو القيام بتكييف هيكل
اساسي لاقتصادياتها .

فاذا ما تمّ تنفيذ هذه التكييفات في وقت قريب ، واذا ما تمّ استكمالها خلال الخمس الى الثماني سنوات القادمة فقد تنتعش معدلات نمو الدول النامية المستوردة للبترول بحيث تصل الى مستويات تعتبر مقبولة الى حدّ أبعد خلال النصف الثاني من العقد .

الآ ان ذلك سيتطلب معونة مالية في الفترة الانتقالية ، وهي معونة تفوق ما هو متوقع لها الآن ان كان لها لأن تتفادى اللجوء الى تخفيضات حادة في مستوى نشاطها الانمائي . فان لم تتوفر تلك المساعدات المالية ، أوفي حالة تأخر الدول النامية في المبادرة بادخال التعديلات الهيكلية اللازمة فسيتعرض التقدم الانمائي لتلك الدول خلال العقد الى التورط بشكل خطير .

من المحتمل ان تتزايد صعوبة عملية التكيف الراهنة عما كانت عليه في الفترة السابقة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ . ان من أهم الخطوات التي تستطيع الدول النامية اتخاذها لتخفيف آثارها المضرّة هي تبني سياسات تكفل استبدال الواردات بالنسبة للطاقة .

مع بلوغ اسعار البترول ما بلغته ، ومع ما يحتمل ان تصل اليه ، قد تستطيع العديد من هذه الدول ان تعير انتباهها الى ما كانت تعتبرها فيما مضى احتياطات حديّة من البترول والغاز والفحم والقوة الكهرومائية والموارد الحرجية وتحيلها الى استثمارات مربحة . وسيتطلب ذلك منها ان تقوم بتعبئة موارد مالية محلية وخارجية اضافية ، الآ ان ذلك سيمكّنها بحلول نهاية العقد من تخفيض التكاليف التي تتحملها سنويا لاستيراد الطاقة - والتي يتوقع ان تبلغ آنذاك ٢٣٠ بليون دولار - بما قيمته ٥٠ بليون دولار .

لقد فرضت الاوضاع الاقتصادية الجارية جزاءات شديدة للغاية على أشد الدول النامية فقرا . انها لفي أمس الحاجة الى المزيد من المعونة الرسمية للتنمية كي تتمكن من ان تستكمل فترة التكييف ، الا ان اجمالي تدفقات المعونة الرسمية للتنمية قد تناقص بالقيمة الحقيقية من ١٩٧٧ حتى ١٩٧٩ ، وكانت النسبة المتاحة لأشد الدول النامية فقرا ضئيلة الى حد مخجل بالقيمة النسبية والمطلقة .

وعلى اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول ذات فائض رأس المال من اعضاء منظمة البلدان المستوردة للبترول ان تنظر في الاجراءات التي يمكنها اتخاذها لزيادة المساعدات ميسرة الشروط الى أشد الدول فقرا والتي ما زالت تضار نتيجة لوضع اقتصادي عالمي لم يكن لها فيه يد وليس لها ان تؤثر عليه .

وسيستمر اعتماد الدول متوسطة الدخل على تدفقات رأس المال الخارجية من المصارف التجارية خلال العقد ، على ان امكانية وفاء حجم التدفقات من تلك المصادر بالتطلبات الاضافية التي تفرضها الصعوبات الجديدة للتكييف مشار للتساؤل .

وعملا على المعالجة الفعالة والمنصفة لمهمة اعادة استيعاب الدول النامية لنسبة من الفوائض الاضافية التي حققتها البلدان المصدرة للبترول ، والتي تبلغ اكثر من ١٠٠ بليون دولار سنويا خلال الثمانينيات فليس هناك ادنى شك في انه ينبغي زيادة الوساطة المالية من جانب البنك الدولي والمنظمات الدولية الاخرى بدرجة كبيرة .

وخلال الثمانينيات فعلى البنك :

● التوسع في برنامجه الاقراضي لكفالة موازنة مستويات التضخم التي زادت عما كان متوقعا .

● تمويل التكييف الهيكلي على الآ يؤدي ذلك الى تخفيض التمويل الائتماني للدول النامية المستوردة للبترول والذي سبق التخطيط له .

● المساعدة على تمويل برنامج تطوير الطاقة الموسع الذي دعا اليه مؤتمر القمة الاقتصادي المنعقد في مدينة البندقية ، على الآ يكون ذلك على اساس انقاص معونة البنك لأية برامج حيوية اخرى .

● الاستجابة الى متطلبات الصين الائتمانية على الآ يكون ذلك على حساب غيرها من المقترضين من البنك .

كل ذلك ممكن التنفيذ - وبطريقة تأخذ في كامل الحسبان الصعوبات المالية الجارية التي تواجه الدول النامية - ولكن على شرط استخدامنا الكامل للاحتتمالات المتاحة امام قاعدة البنك الرأسمالية وتيسير استغلال الموارد الخاصة الوفيرة المتاحة لفرص الاستثمار السليم .

من المحتمل ان تشكل الثمانينيات عقدا صاخبا يتميز بالانشغال بمجموعة جديدة من الصعوبات المالية .

الا ان وراء الاهتمامات المالية المباشرة توجد مشاكل أكثر جوهرية وضراوة .

وأكثر هذه المشاكل جوهرية استمرار حالة الفقر المطلق على نطاق واسع .

ان عملية التنمية تتضمن هدفين مزدوجين : التعجيل
بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر المطلق .

والهدفان مترابطان على الرغم من ان الحكومات تستسلم
احيانا الى اغراء السعي الى احدهما دون اعطاء اهتمام واف الى
الآخر . وهذا نهج ينتهي آخر الأمر بالفشل من وجهة النظر الانمائية ،
فالسعي الى النمو دون الاهتمام في حدود المعقول بالانصاف
يعتبر في آخر المطاف عاملاً مَحْلاً بالمجتمع ، كما ان السعي الى
كفالة الانصاف دون الاهتمام في حدود المعقول بالنمو لا يؤدي سوى
الى اعادة توزيع الحرمان الناتج عن الركود الاقتصادي .

ولقد قننا في اجتماعاتنا خلال السبعينيات ببحث
مختلف المتطلبات المتعلقة بالهدفين ، اما اليوم فقد ركزت
كلامي على كل من الحاجة الماسة لتنمية تلك الموارد البشرية
التي اغفلتها ظلماً عملية التحديث من ناحية ، وصواب هذه
التنمية من الناحية الاخرى .

وبطبيعة الحال ليس بيننا من يستطيع ان يدعي تفهماً
كاملاً لما يكتنف مشكلة الفقر من تعقيد وتشعب . فما زلنا
نتعلم ، الا انني اعتقد انه بوسعنا ان نشعر بشي
من الارتياح لقيام العديد من الحكومات والمنظمات العاملة في
مجتمع التنمية الدولي بما فيها هذا البنك ، بمباشرة الاهتمام
بالفقر بتفكير أعمق مما كان عليه الحال منذ عقد مضي . وقد
بدأت فعلاً تتسأل عن كيفية اعادة تطوير جهودها لمعالجة المشكلة
بفاعلية أكبر .

ان ذلك الاتجاه لا بد وان يكون مشجعاً لجميع الحاضرين معنا في
هذه القاعة .

فنتيجة لمساندتكم ومساندة الحكومات التي تمثلونها
اصبح البنك الدولي على مرّ العشر سنوات الماضية أكبر
المنظمات الانمائية وأكثرها نفوذاً على الاطلاق .

وهذا أمر هام .

الا ان الأهم من ذلك بكثير هو ما قد تجلّى في العالم النامي من خلال حياة كل من الملايين الذين مسّتهم اعمال هذه المؤسسة .

ان ما يحتاج اليه ويريده اولئك الملايين الغفيرة هو ما يحتاجه ويريده كل منا : رفاهية الأحباء ومستقبل افضل للأطفال ونهاية للظلم وبداية للأمل .

اننا لا نستطيع ان نرى ملامحهم ولا نقف على اسمائهم ولا نتعرّف على اعدادهم ، الآ أنهم هناك فعلا ، ولقد مسسنا بحياتهم .

كما مسّوا هم ايضا بحياتنا .

تدفق المعونة الرسمية للتنمية (ODA) الى الدول النامية والمؤسسات متعددة
الاطراف من اعضاء لجنة المعونة للتنمية كنسبة من اجمالي الناتج القومي (أ)

١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
٥٣	٥٩	٥٩	٤١	٤٢	٥٤	٥٢	٥١	٥٠	٥٠	٥٠	٥١	٥١
١١	٧	١٧	١٢	٢٤	٢٩	١٩	٢٣	٢٥	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
٦٠	٤٦	٥٩	٥١	٤٦	٥٥	٥٦	٥٩	٦٠	٦١	٦٣	٦٥	٦٧
١٩	٤١	٥٢	٣٩	٤٨	٥٢	٤٧	٤٦	٤٥	٤٥	٤٥	٤٤	٤٤
١٣	٣٨	٥٨	٥٦	٦٠	٧٥	٧٥	٦٧	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٠٢	٠٦	١٨	١٧	١٦	١٧	٢٢	٢٢	٢٣	٢٤	٢٦	٢٧	٢٨
٧٦	٦٦	٦٢	٦٢	٦٠	٥٧	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٦٠	٦٠	٦٠
٤٠	٣٢	٤٠	٣٦	٣٣	٣٧	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٥	٤٦	٤٦
١٠	١٦	١١	١٣	١٠	١٤	٠٩	٠٩	١٠	١٠	١١	١١	١١
٢٧	٢٣	٢٣	٢٠	٢١	٢٣	٢٦	٢٧	٢٧	٢٨	٢٨	٢٩	٣٠
٣٦	٦١	٧٥	٨٣	٨٦	٨٢	٩٨	٩٤	٩٤	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩
٢٣	٥٢	٤١	٣٩	٣٤	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
١٦	٣٢	٦٦	٧٠	٨٣	٩٠	٩٣	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١٩	٣٨	٨٢	٨٢	٩٩	٩٠	٩٤	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٠٩	١٥	١٩	١٩	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٥	٢٦	٢٦	٢٧	٢٨
٤٧	٤١	٣٩	٤٠	٤٦	٤٨	٥٢	٥٢	٤٩	٤٥	٤٢	٤٠	٣٨
٥٨	٣٢	٢٧	٢٦	٢٥	٢٧	١٩	١٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
استراليا												
النمسا												
بلجيكا												
كندا												
الدانيمارك												
فنلندا (ب)												
فرنسا												
المانيا												
ايطاليا												
اليابان												
هولندا												
نيوزيلاندا (ج)												
النرويج												
السويد												
سويسرا												
المملكة المتحدة												
الولايات المتحدة (د)												
الاجمالي												
المعونة الرسمية للتنمية												
ببلايين الدولارات												
٦٥	٧٠	١٣٨	١٣٨	١٥٧	٢٠٠	٢٢٣	٢٤٦	٢٨٧	٣٢١	٣٥٧	٣٩٧	٤٤١
(بالاسعار الرسمية)												
المعونة الرسمية للتنمية												
ببلايين الدولارات												
٢٠٣	١٨٠	٢١٩	٢٠٩	٢٢١	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٦٣	٢٧٢	٢٨٣	٢٩٤	٣٠٨
(بأسعار ١٩٨٠ الثابتة)												
اجمالي الناتج القومي												
بآلاف بلايين الدولارات												
١٣	٢٠	٣٨	٤٢	٤٧	٥٦	٦٥	٧٢	٨٠	٩٥	٩٩	١١٠	١٢١
(بالاسعار الاسمية)												
المعونة الرسمية للتنمية												
كنسبة من اجمالي												
الناتج القومي												
٤٩	٣٤	٣٦	٣٣	٣٣	٣٥	٣٤	٣٤	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٣٢	٣٩	٣٦	٦٦	٧١	٨٢	٩١	١٠٠	١٠٩	١١٨	١٢٦	١٣٥	١٤٣
معامل حجم الاسعار (هـ)												

(أ) الارقام الواردة للسنوات حتى نهاية ١٩٧٩ على اساس الودائع الكتابية المستقاة من منظمة التعاون الدولي والتنمية .
والبيانات الخاصة بالسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥ مبنية على تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) والبنك الدولي
بناء على المعلومات الواردة بالنسبة للمخصصات لميزانيات المعونة ، وعلى ما صرح به الحكومات بالنسبة لسياساتها
بشأن المعونة ، وهي تعتبر توقعات أو إسقاطات ولا تعتبر تكهنات بما سيحدث إلا اذا تم اتخاذ اجراءات غير غطط لها حاليا .

(ب) أصبحت فنلندا عضوة في لجنة المعونة للتنمية في شهر يناير / كانون الثاني ١٩٧٥ .

(ج) أصبحت نيوزيلاندا عضوة في لجنة المعونة للتنمية عام ١٩٧٣ . ولا تتوفر اية معلومات حسابية عن نيوزيلاندا لعام ١٩٦٥ .

(د) بلغت قيمة المعونة الرسمية للتنمية من جانب الولايات المتحدة اثنان اول مراحل مشروع مارشال عام ١٩٤٩ نسبة ٢٧٩ % من
اجمالي الناتج المحلي .

(هـ) يتضمن معامل الحجم المستعمل آثار ما يحدث لأسعار العملة من تغيرات ، وهو نفس معامل الدولار المستعمل في تقدير
اجمالي الناتج المحلي الامر يكي .

توزيع المعونة الرسمية للتنمية من جانب بلدان منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية لعام ١٩٧٨ حسب مجموعات الدخل للدول النامية
(المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

الدول محدودة الدخل (أ)	نسبة اجمالي الناتج المعونة المبلغ	الدول متوسطة ومرتفعة الدخل (أ)	نسبة اجمالي الناتج المعونة المبلغ	الاجمالي المعونة	نسبة اجمالي الناتج المعونة المبلغ	الاجمالي المعونة	نسبة اجمالي الناتج المعونة المبلغ	الدول محدودة الدخل (أ)
استراليا	١٩٨	٣٤	١٩٨	٣٩٠	٦٦	٣٩٠	٥٨٨	٥٥٤
النمسا	٣١	١٩	١٩	١٣٥	٨١	١٣٥	١٦٦	٢٢٩
بلجيكا	٣٨٤	٧٢	٧٢	١٥٢	٢٨	١٥٢	٥٣٦	٥٥٥
كندا	٥٦٤	٥٣	٥٣	٤٩٦	٤٧	٤٩٦	١٠٦٠	٥٥٢
الدانيمارك	٢٥٤	٦٦	٦٦	١٢٩	٣٤	١٢٩	٣٨٣	٢٧٥
فنلندا	٣٠	٥٦	٥٦	٢٤	٤٤	٢٤	٥٤	١١٧
فرنسا	٧٦٨	٢٨	٢٨	١٩٣٧	٧٢	١٩٣٧	٢٧٠٥	٥٥٧
المانيا	١١٧١	٥٠	٥٠	١١٧٦	٥٠	١١٧٦	٢٣٤٧	٣٣٧
ايطاليا	٢٤٧	٦٦	٦٦	١٢٨	٣٤	١٢٨	٣٧٥	١١٤
اليابان	١١٣٦	٥١	٥١	١٠٧٩	٤٩	١٠٧٩	٢٢١٥	٢٢٣
هولندا	٦٠٦	٥٦	٥٦	٤٦٨	٤٤	٤٦٨	١٠٧٤	٨٢
نيوزيلاندا	٧	١٣	١٣	٤٨	٨٧	٤٨	٥٥	٣٤٤
النرويج	٢٣٧	٦٧	٦٧	١١٨	٣٣	١١٨	٣٥٥	٢٩٠
السويد	٥٠٨	٦٥	٦٥	٢٧٥	٣٥	٢٧٥	٧٨٣	٢٩٠
سويسرا	٩١	٥٣	٥٣	٨٢	٤٧	٨٢	١٧٣	٢٢٠
المملكة المتحدة	٨٩٧	٦٢	٦٢	٥٥٩	٣٨	٥٥٩	١٤٥٦	٢٤٨
الولايات المتحدة	٢٠٧٨	٣٧	٣٧	٣٥٨٦	٦٣	٣٥٨٦	٥٦٦٤	٢٢٧
المجموع	٩٢٠٧	٤٦	٤٦	١٠٧٨٣	٥٤	١٠٧٨٣	١٩٩٩٠	٢٣٤

(أ) ان عام ١٩٧٨ هو آخر عام تتوفر بشأنه البيانات التي تسمح بتقسيم المعونة الرسمية للتنمية فيما بين الدول محدودة الدخل والدول متوسطة ومرتفعة الدخل .
يبلغ مجموع عدد سكان الدول محدودة الدخل ١٣٣ مليون نسمة متوسط دخل الفرد فيها ٢٠٠ دولارا سنويا . اما مجموع عدد سكان الدول متوسطة ومرتفعة الدخل فهو ٩٠٠ مليون نسمة متوسط دخل الفرد فيها ١٢٥٠ دولارا سنويا . ويتضمن هذا التوزيع مساهمات المعونة الرسمية للتنمية الثنائية والأنصبة التي يمكن تخصيصها من المساهمات المقدمة الى مؤسسات التنمية الدولية متعددة الاطراف .

Personal Note—Prepared After the Text Was Printed

And now — if I may — let me add a purely personal note.

These past 13 years have been the most stimulating of my life. I wouldn't have traded them for anything.

And I want to say to all of you how deeply grateful I am for the privilege of having served with you throughout these years.

This World Bank — born out of the ruins of World War II — has grown into one of the most constructive instruments of human aspiration and progress.

And yet, it has only barely begun to develop its full potential for service and assistance.

There is so much more it can do, so much more it ought to do to assist those who need its help.

Each one of us here can help make that happen.

And how can we begin?

We must begin — as the founders of this great institution began — with vision. With clear, strong, bold vision.

George Bernard Shaw put it perfectly.

"You see things, and say why? But I dream things that never were, and I say why not?"

Thank you, and good morning.

WORLD BANK

1818 H Street, N.W., Washington, D.C. 20433, U.S.A.

Telephone number: (202) 477-1234

Cable address: INTBAFRAD WASHINGTON D.C.

European Office:

66, Avenue d'Iéna, 75116 Paris, France

Telephone number: 723-54-21

Cable address: INTBAFRAD PARIS

Tokyo Office:

Kokusai Building

1-1 Marunouchi 3-chome

Chiyoda-ku, Tokyo 100, Japan

Telephone number: (03) 214-5001

Cable address: INTBAFRAD TOKYO